Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.15/Rev.1
البند 7(ب)(i) من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

من أجل

برنامج الوساطة المالية الريفية

Document # 224984
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع أثيوبيا	4
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**7**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	7
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	7
جيم –	عناصر البرنامج	8
دال –	التكاليف والتمويل	10
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	14
واو –	التنظيم والإدارة	15
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	16
ياء –	السمات الابتكارية	16
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		**19**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA SHEET

الأول – ورقة البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD LOANS AND GRANTS TO ETHIOPIA

الثاني – القروض والمنح السابقة المقدمة من الصندوق لأثيوبيا

3 III. DYNAMIC LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي الدينامي

6 IV. COSTS AND FINANCING

الرابع – التكاليف والتمويل

11 V. ORGANIZATIONAL STRUCTURE

الخامس – الهيكل التنظيمي

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بر
1.00 دولار أمريكي	=	8.5 بر
1.00 بر	=	0.12 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

7 يوليو/تموز – 6 يوليو/تموز

خريطة منطقة البرنامج

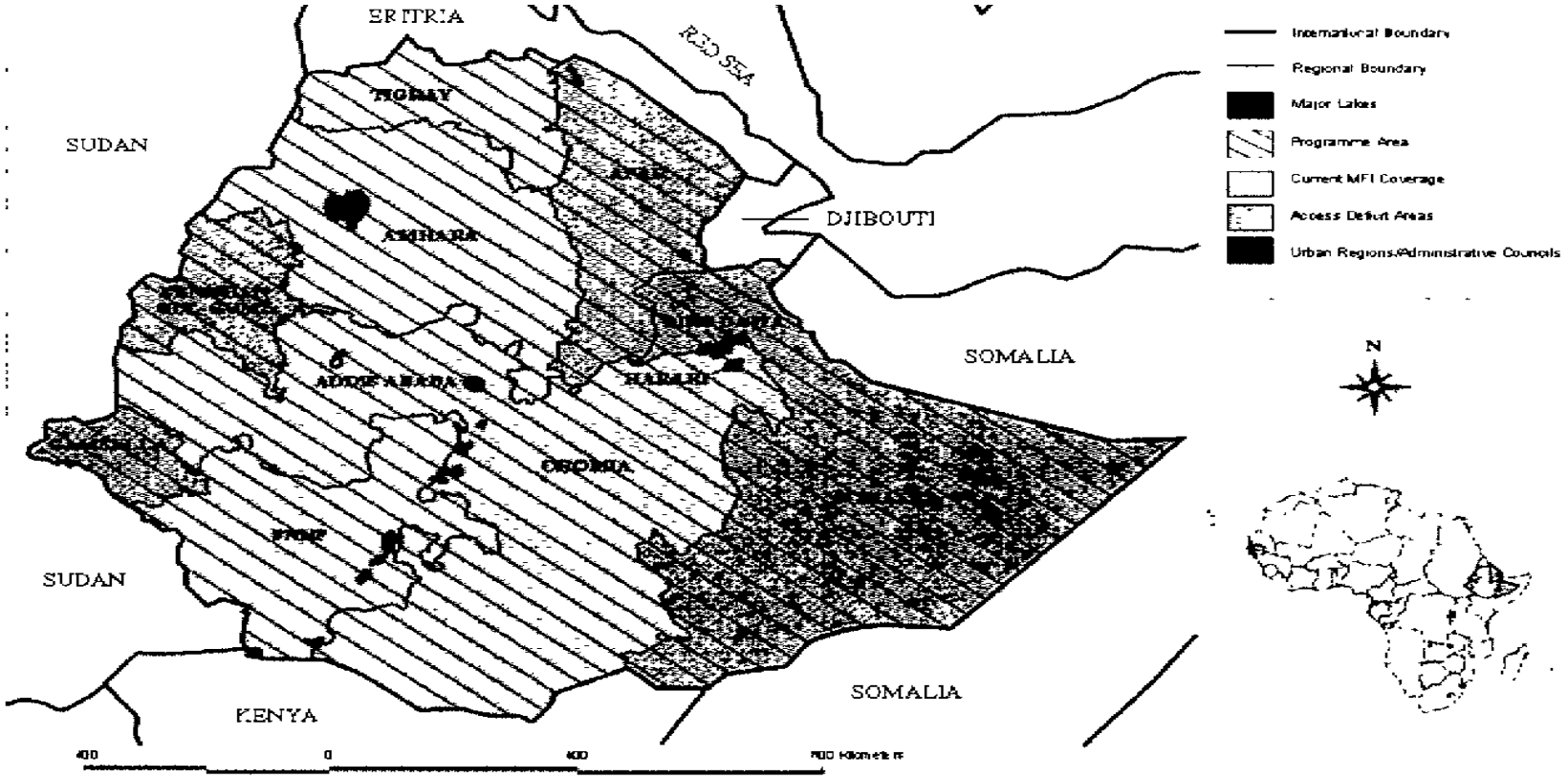

المصدر: .....

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

برنامج الوساطة المالية الريفية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
الوكالة المنفذة:	مؤسسات التمويل الصغير، التعاونيات الريفية للمدخرات والائتمانات، الاتحادات التعاونية، مصرف أثيوبيا الوطني، مصرف أثيوبيا للتنمية، المصارف التجارية المحلية، رابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير، المكاتب الاتحادية والإقليمية للترويج التعاوني
التكلفة الكلية للبرنامج:	88.7 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	20.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	مصرف التنمية الأفريقي
قيمة التمويل المشترك:	37.5 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تحدد فيما بعد
المقترض:	الحكومة: 4.5 مليون دولار أمريكي مصرف أثيوبيا للتنمية والمصارف الأثيوبية التجارية: 20.2 مليون دولار أمريكي مؤسسات التمويل الصغير: 000 844 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	المؤسسة الدولية للتنمية

موجز البرنامج

مـــن هـــم المستفيدون؟ المستفيدون قرابة 1.5 مليون أسرة ريفية فقيرة ستحصل على الخدمات المالية المحسنة والموثوقة ســـواء بوصفها من عملاء مؤسسات التمويل الصغير أو كأعضاء في الجمعيات التعاونية الريفية للادخارات والائتمانات. ومعظـــم المســـتفيدين، والذيـــن يقل دخل الفرد السنوي لهم عن 110 دولارات أمريكية، يعيشون دون خط الفقر الوطني، والمحدد بوصفه مستوى الدخل اللازم للوفاء بالمتطلبات اليومية الدنيا وقدرها 200 2 سعر حراري للكبار والموصى بها مـــن طـــرف منظمة الصحة العالمية. والأسر المستفيدة تعيش وبشكل ملحوظ دون عتبة الفقر المعترف بها دوليا وقدرها دولار أمريكي واحد في اليوم. ونحو 15–20% من هذه الأسر هي بالفعل أسر ترأسها المرأة.

لمـــاذا هـــم فقـــرا؟ يعـــزى الفقر فيما بين الأسر المستفيدة إلى ما يلي: (i) قاعدة أصولها المحدودة، بما في ذلك حيازات الأراضـــي التـــي تقل عن هكتار واحد في المتوسط؛ (ii) انعدام حصولها على الخدمات المالية الموثوقة من أجل التنويع والتكثيف الزراعيين، بما في ذلك اعتماد التكنولوجيات المحسنة لانتاج المحاصيل والثروة الحيوانية؛ (iii) حالات الجفاف المـــتكررة مع نظم زراعية تعتمد على الأمطار وقليلة المدخلات والمخرجات بشكل مهيمن؛ (iv) انعدام امكانات الوصول إلـــى البـــنى الأساســـية الريفية والاجتماعية الضرورية؛ (v) عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ (vi) السياسات العامة السابقة المنحرفة، بما في ذلك الإهمال أثناء النظام العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الارتهان العالية، نحو 48% على المستوى الأسري، تعمل كذلك على تفاقم درجة الفقر.

مـــاذا ســـيفعل البرنامج لهم؟ سيعزز البرنامج امكانات حصول المستفيدين على الخدمات المالية المنتظمة والموثوقة كيما يعـــتمدون، وفـــي جملة أمور أخرى، تكنولوجيات الانتاج الزراعي المحسنة والاضطلاع بأنشطة خارج المزرعة وغير زراعـــية بغـــية تحســـين الأمن الغذائي والدخول الأسرية. وحاليا، لا يحصل المستفيدون على الخدمات المصرفية بسبب نطاقهـــا المحـــدود وعـــدم قدرتهم على الوفاء باشتراطات الضمان في شكل أصول ملموسة. ومن ثم فإنهم يعتمدون على الأســـرة والأصدقاء والمقرضين للاستهلاك والائتمان الانتاجي، وغالبا بأسعار فائدة باهظة، مما يؤدي إلى زيادة فقرهم. وبفضل الحد من أسعار الفائدة المفروضة على المستفيدين، فإن البرنامج سيساهم في الآثار الايجابية لاعادة توزيع الدخل. وإلـــى جانب ذلك، فإن الحصول المتزايد على الخدمات المالية الفعالة، سيسمح للمستفيدين ببناء قاعدة أصولهم وذلك بفتح الفـــرص غير المستغلة أمام التنويع الزراعي وتوليد الدخل. والمرأة بوجه خاص ستستطيع القيام بالاتجار وغير ذلك من الأنشـــطة المدرة للدخل التي بدونها ستكون بعيدة المنال بالنسبة لها بسبب انعدام رأس مالها العامل. هذا وستمكن الدخول الأســـرية المـــتزايدة المســـتفيدين من التصدي بصورة أفضل للصدمات الخارجية واكتساب امكانات الوصول إلى البنى الأساسية الاجتماعية الضرورية، وهو أمر يعتبر حاسما من أجل الحد من الفقر المستمر.

كـــيف سيشـــارك المســـتفيدون في البرنامج؟ تتمتع مؤسسات التمويل الصغير بفلسفة حيال تقديم الخدمات المالية للأسر الريفـــية الفقيرة. والحد الأعلى لحجم القروض الحالي وقدره 000 5 بر (588 دولارا أمريكيا) يهدف بصورة واضحة إلى تعزيـــز امكانات حصول الأشد فقرا عليها وتوسيع نطاقها. فالحجم الحالي للقروض هو في المتوسط يقل عن 100 دولار أمريكي. وسيتشكل المستفيدون في مجموعات بغية الحصول على الخدمات المالية المقدمة من مؤسسات التمويل الصغير. وسيقوم البرنامج بدعم مؤسسات التمويل الصغير من أجل إضفاء الصفة المؤسسية على العملية المهيكلة لتدريب العملاء، بغية بناء الثقة وتعزيز ثقافة الانضباط الائتماني. كما أنه سيساند كذلك زيارات التبادل السنوية لنحو 000 14 مركز وقائد

مجموعـــة، حيث سيتقاسمون أثناءها التجارب بشأن أنشطة التمويل الصغير الناجحة في أنحاء أخرى من البلاد. وسيدعم الـــبرنامج هذه المؤسسات في مجال تدريب نحو 40 000 امرأة من العملاء وعلى مدى مدة البرنامج على تطوير مهاراتها الـــتجارية. كما أنه سيدعم نحو 100 عملية مسح أساسية بغية تنويع المنتجات المالية وإدخال سياسات واستراتيجيات لتعبئة المســـتفيدين وتمكيـــنهم. ومـــن المهم كذلك هو أن البرنامج سيشجع مؤسسات التمويل الصغير على تنويع ملكية هياكلها بعـــرض حصص على الأسر المستفيدة من أجل تحسين الشفافية والمساءلة من بين عدة أمور أخرى. وفي نطاق القطاع الفرعـــي للتعاونـــيات، ســـيمكن البرنامج المستفيدين بفضل النهوض بانشاء 3 375 جمعية تعاونية للمدخرات والائتمانات الريفـــية بوصـــفها جمعيات معتمدة على الذات ومملوكة للأعضاء ومدارة بواسطتهم، وكوسيطة مالية قائمة على المجتمع المحلي، تتضمن أنشطتها تثقيف الأعضاء وتدريبهم.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
من أجل
برنامج الوساطة المالية الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بما قيمته 20.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج الوساطة المالية الريفية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. وتتولى المؤسسة الدولية للتنمية إدارة القرض باعتبارها المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **الظروف القطرية** – تعتبر أثيوبيا بعدد سكانها البالغ نحو 63 مليون نسمة، ثاني أكبر البلدان ازدحاما بالسكان في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، انتقل اقتصادها الاجتماعي – الاقتصادي من دولة اقطاعية تقريبا إلى دولة ماركسية تتسم بالتخطيط المركزي مع رقابة الدولة وملكيتها؛ ثم إلى اقتصاد السوق المحرر. ولقد أدى تنفيذ الاصلاحات المؤسسية والسياسية الهامة مع النزاهة والعناية الواجبة بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من الفقر بموجب برامج التصحيح الهيكلي المختلفة، إلى تعزيز النمو الاقتصادي الذي وصل متوسطه إلى نحو 6% في السنة فيما بين 93/1992 و98/1997. وقد ألغيت الرقابة على الأسعار وانخفضت قيمة أسعار الصرف واختفت المشاريع المملوكة للدولة ومنحت الحوافز الملائمة للقطاع الخاص، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة في البلاد والبالغ عددهم 7.5 مليون ويستأثرون بنحو 95% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. وقد ساهمت هذه التدابير إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع معدلات تضخم منخفضة وهبوط العجز في ميزانية الحكومة.

2 - تعتبر أثيوبيا مجتمعا زراعيا. ويستأثر قطاعها الزراعي بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يوفر 70% تقريبا من المواد الخام المطلوبة للقطاع الصناعي، ويولد أكثر من 90% من عائدات الصادرات ويستأثر بنحو 80% من العمالة. وهو كذلك المصدر الأول للدخل بالنسبة لنحو 85% من السكان. ورغم امكاناتها الضخمة للتنمية الزراعية، فإن أثيوبيا تعتبر واحدة من أفقر البلدان في العالم بدخل سنوي للفرد قدره 110 دولارات أمريكية، وهو تقريبا

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

ربع متوسط الدخل في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. والفقر يعتبر فقرا هيكليا ومزمنا. وانتشار الفقر أعلى بكثير في المناطق الريفية (47%) منه في المناطق الحضرية (33%). ومع ذلك، فإن انتشار وحدة الفقر يعتبر مرتفعا عبر جميع المناطق الريفية، مع تغيرات طفيفة.

3 - **القطـــاع المالـــي** – لـــم يستطع النظام المصرفي التجاري لأثيوبيا، والذي كان تقليديا تحت هيمنة المؤسسات المملوكـــة للحكومـــة، مـــن تلبية احتياجات الأسر الريفية الفقيرة، وأساسا بسبب قاعدة الأصول الضعيفة لتلك الأسر، والتكاليف العالية لمعاملات الاقراض، والاقتراض، والنطاق الجغرافي المحدود، والموارد البشرية المدربة تدريبا غير ملائـــم علـــى التمويل الصغير وانعدام تكنولوجيات الاقراض المناسبة لإدارة المخاطر. وفي الماضي، تولت المنظمات غـــير الحكومية تقديم الخدمات الائتمانية للأسر الفقيرة الريفية بموجب البرامج التي تساندها الجهات المانحة. ومع هذا، فـــإن المخططـــات الائتمانية للمنظمات غير الحكومية لم تنهض بالاستدامة المالية، وكان نطاقها الشامل محدودا للغاية. وبالإضـــافة إلى ذلك فإن مخطط الامداد بالمدخلات المضمون من الحكومة بموجب البرنامج الوطني لعمليات الارشاد الزراعي، الذي شمل ما يصل إلى 2.5 مليون زارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، قد تثاقل وأضعف فعالية خدمات الارشـــاد الزراعي اللامركزية. والوضع المتخلف للأسواق المالية الريفية يعني أن الأصدقاء والأقارب والمقرضين هم المصـــادر الرئيســـية لائتمانات الأسر الريفية الفقيرة والتي غالبا ما أقرضت بأسعار فائدة باهظة تصل إلى 400% في السنة.

4 - **القطاع الفرعي للتمويل الصغير** – إن النطاق المحدود للنظام المصرفي التجاري والمخططات الائتمانية التي تســـاندها المـــنظمات غـــير الحكومية، والشكوك التي تحوم حول مستقبل برنامج قروض الامداد بالمدخلات، قد ألهب حمـــاس الحكومـــة وحـــثها علـــى إنشاء إطار قانوني وسياسي يساعد على نمو مؤسسات التمويل الصغير والجمعيات التعاونـــية للمدخرات والائتمانات الريفية. ومنذ إصدار البيان 1996/40، تم الترخيص لعدد 19 مؤسسة للتمويل الصغير بواســـطة مصرف أثيوبيا الوطني. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، سجلت صناعة التمويل الصغير نموا ملحوظا مـــع شبكة لها نحو 500 فرع وفرع ثانوي وحافظة قروض ممتازة بنحو 33.5 مليون دولار أمريكي، وصافي مدخرات بنحو 16 مليون دولار أمريكي، مع توسيع النطاق ليشمل ما يقرب من 000 500 أسرة ريفية فقيرة. وما يزيد على نسبة 40% مـــن عمـــلاء الصناعة هي من النساء. واجمالا، فقد كان الأداء المالي للقطاع جيدا مع جدوى تشغيلية أعلى في متوســـطها بنسبة 135% عن السنوات الثلاث الماضية. ومـــع هـــذا ورغم النمو السريع، فإن النطاق الشامل حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2000 مثل أقل من 5% من الأسر الريفية. ويتمتع الأثيوبيون بتقليد قوي في مجال الإدخار وهو ما يبدو واضحا من الوجود المنتشر للمنظمات الدورية غير الرسمية للادخارات والائتمانات مثل ايكوبس وايديرس. وثمة تـــاريخ أيضـــا في البلاد بشأن التعاونيات الناجحة للمدخرات والائتمانات في المناطق الحضرية. ويبشر إطار الحكومة الأخـــير القانوني والسياسي بالخير من أجل استحداث جمعيات تعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية المستقلة سياسيا، والتي يملكها ويديريها الأعضاء فيها.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - أثناء العقدين الماضيين ساعد الصندوق أثيوبيا بالقروض بشروط تيسيرية للغاية وبمنح تعادل 133 مليون دولار أمريكي نظير تكلفة تسعة مشروعات انمائية. وقد شارك البنك الدولي في تمويل خمسة من هذه المشروعات وهو الذي عمل كذلك كمؤسسة متعاونة لسبعة مشروعات. ومازال هناك أربعة مشروعات من هذه المشروعات التسعة قيد التنفيذ. والزخم الرئيسي لهذه المشروعات تمثل في تحسين الدخول الأسرية والأمن الغذائي عن طريق الزيادة المستدامة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية، والتقديم الفعلي لخدمات الدعم المهمة، واصلاح وتطوير شبكات الري الصغيرة المملوكة للزراع والمدارة بمعرفتهم، والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وبناء القدرات المحلية.

6 - وأحد الدروس الرئيسية المستفادة، وخاصة في أعقاب الاصلاحات المؤسسية الأساسية والسياسات القاعدية التي اتخذتها الحكومة، هو أن الادراج المبكر والكلي لتنسيق المشروعات وإدارتها وترتيبات تنفيذها ضمن الإطار المؤسسي الإقليمي اللامركزي هو أمر حاسم للنجاح والاستدامة. ثانيا، من أجل تعزيز الملكية على المستوى المحلي – وهو أمر له أهميته كذلك لضمان التنفيذ الموقوت والاستدامة – ينبغي أن تتطابق مشروعات التنمية مع سياسات قطاع الاستثمار، بالاضافة إلى توافقها مع أولويات الحكومات الإقليمية المستقلة بشكل كبير. وينبغي أن تشمل مشروعات الاستثمار آليات عملية لتعزيز القدرة المؤسسية للحكومات الإقليمية، لاسيما على مستوى المنطقة (القسم) وعلى المستوى الميداني.

7 - ثالثا، توصي التجربة بأن المشاركة ذات المغزى للمستفيدين هي من الأمور المجدية واللازمة لاستدامة الاستثمارات. فالمشاركة الفعالة والنشطة للأسر المستفيدة كانت حاسمة بالنسبة للاكثار الناجح للبذور المحسنة لنحو 234 45 زارعا من أصحاب الحيازات الصغيرة بموجب مخطط انتاج وتسويق البذور القائم على الزراع (عنصر البذور غير الرسمي) لمشروع تطوير نظم البذور الذي اشتركت المؤسسة الدولية للتنمية في تمويله. وبالاضافة إلى ذلك، تقوم مراكز البحوث الزراعية الاتحادية والإقليمية بتشكيل مجموعات بحثية للزراع بغية تعزيز الروابط فيما بين خدمات الارشاد الزراعي اللامركزية، والزراع بوصفهم المستعملين النهائيين، ونظام البحوث الزراعية الوطني بموجب العناصر التي اشترك الصندوق في تمويلها ضمن مشروع البحوث الزراعية والتدريب الجاري.

8 - رابعا، توصي التجربة وبقوة أن الصندوق قد أثر بشكل ايجابي على توجه السياسات العامة والموارد لصالح فقراء الريف. ولهذا الغرض، استحدث الصندوق عمليات مسح أساسية شاملة كآليات مفيدة لاستهداف البرامج الانمائية وبوصفها ذات أكبر تأثير محتمل على الأمن الغذائي والدخول الأسرية. ولقد استخدمت عمليات المسح الأساسية الشاملة لتحديد وبصورة أفضل جداول أعمال مراكز البحوث الزراعية الجديدة التي يدعمها الصندوق بموجب مشروع البحوث الزراعية والتدريب. والبحوث داخل هذه المراكز تشمل إلقاء نظرة على تكنولوجيات الإنتاج التي من شأنها أن تقلل من مشقة العمليات الزراعية التي تقوم بها المرأة أساسا. وقد فكرت المنظمة الأثيوبية للبحوث الزراعية مليا في الأمر ووسعت عمليات المسح لتشمل البيئات الايكولوجية–الزراعية الـ18 في البلاد، بغية ضمان استجابة نظام البحوث الزراعية الوطني بصورة أفضل وتلبية لاحتياجات وأولويات الأسر الريفية الفقيرة.

9 - خامســـا، تشـــير التجربة إلى أن انعدام البيانات المكتبية السليمة، ورغم أنه يمكن الاعتماد على نظم المساءلة العامة والإبلاغ لمراقبة التقدم المالي والمادي المحرز في برامج الاستثمار، قد أضعف أداء المراقبة وتقديرات التأثير. وقد كرر استعراض منتصف مدة التنفيذ لمشروع تطوير التعاونيات وتقديم الائتمان في الإقليم الجنوبي الجاري، التأكيد على أن انعدام مثل هذه البيانات قد جعل من الصعب تقدير التأثير المحتمل لاستثمارات المشروع على الأسر المستفيدة. ومـــع هذا، فإن هذه المشكلة قد تم تصحيحها عن طريق المسح الأساسي الشامل الذي أجرى واستكمل مؤخرا بواسطة الصندوق في إطار البنى الأساسية الاجتماعية الإضافية التي يجري استحداثها وتطويرها بتمويل مشترك من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع أثيوبيا

10 - **الإطـــار الاستراتيجي القطري** – في إطار استراتيجية أثيوبيا طويلة الأجل الخاصة بالتنمية الزراعية المؤدية إلـــى التصنيع، فقد اعترف بقطاع الزراعة وعن حق بأنه المحرك للنمو الاقتصادي السريع والعادل. ولقد وفرت ورقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر الأخيرة فرصة فريدة في نوعها لاعادة بحث واستكمال هذه الاستراتيجية بطريقة تتماشـــى مـــع ورقة الصندوق الخاصة بالفرص الاستراتيجية القطرية التي نوقشت وتمت الموافقة عليها مع الحكومة. وتـــنادي الاســـتراتيجية القطرية للصندوق ببرامج استثمارية مع أكبر تأثير ايجابي محتمل على الأمن الغذائي الأسري وعلى الدخول، أولا عن طريق زيادة مستدامة في الإنتاج الزراعي والانتاجية. وحاليا يشمل الدعم المقدم من الصندوق لأثيوبـــيا تنمـــية تشـــاركية واصلاح شبكات الري الصغير المملوكة والمدارة بواسطة الزراع، والاستحداث التشاركي لتكنولوجيات الانتاج الزراعي المحسنة، والاكثار من أنواع البذور المحسنة بواسطة الزراع، وإنشاء تعاونيات للخدمات المـــتعددة الأغـــراض. هـــذا وأن الاستدامة طويلة الأجل لهذه المشروعات الاستثمارية، بما في ذلك الاعتماد السريع لتكنولوجيات الانتاج المحسنة والتي تعتبر حاسمة لتنويع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتسويقها، قد اعيقت بسبب نقص امكانات حصول الأسر المستفيدة على الخدمات المالية الموثوقة.

11 - **سياســـة أثيوبـــيا لاستئصال الفقر** – من أجل دعم وتعزيز استراتيجية التنمية الزراعية المؤدية إلى التصنيع، اضـــطلعت الحكومـــة باصـــلاحات سياســـية ومؤسسية أساسية لتحويل الاقتصاد والمخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق المـــتحرر بمـــا في ذلك خفض سلطات ونفوذ الحكومات الإقليمية. وشرعت الحكومة كذلك في وضع برامج استثمارية علـــى نطـــاق القطاع لتحسين كفاءة وانتاجية الاقتصاد، وكيما تساهم في استحداث البنى الأساسية الاجتماعية والريفية الاضـــافية. وفـــي غـــياب الترتيبات المؤسسية لتوفير الائتمان الزراعي، بدأت الحكومة مخططا هاما لقروض الإمداد بـــالمدخلات في إطار البرنامج الوطني لعمليات الإرشاد الزراعي، وذلك من أجل توفير المدخلات الزراعية المحسنة لقـــرابة 2.5 ملـــيون مـــزارع. ومـــع الاصلاحات المؤسسية والسياسية، والمناخ الجيد في بعض الأحيان والاستقرار السياسي، ساهم البرنامج الوطني لعمليات الإرشاد الزراعي في زيادة انتاج الحبوب مما أدى إلى تخفيضات لم يسبق لها مثـــيل فـــي واردات الأغذيـــة. وبـــالفعل، فإن هذا الانتاج يحسب للزراع من أصحاب الحيازات الصغيرة العاملين في الأراضـــي التـــي تقل مساحتها عن هكتار واحد في المتوسط. ولقد بينت الزيادة في إنتاج الحبوب وبوضوح الامكانات الموجـــودة لسد ثغرة العجز الغذائي الوطني بفضل الموارد الداخلية مما يتمشى مع استراتيجية التنمية الزراعية المؤدية إلى التصنيع.

12 - ومع هذا، وبموجب البرنامج الوطني لعمليات الإرشاد الزراعي، فإن دور موظفي الإرشاد على المستوى الميداني قد تم التوسع فيه لكي يشمل توزيع المدخلات الزراعية وإدارة الائتمان الناجم عن ذلك. وفي غياب الترتيبات المؤسسية البديلة، فإن هذا الدور الموسع يمكن تبريره كاجراء لسد الحاجة مؤقتا في إطار الأهداف الفورية لاستراتيجية التنمية الزراعية المؤدية إلى التصنيع. ومع ذلك، فإن المشاركة المتواصلة لموظفي الإرشاد في برنامج قروض الامداد بالمدخلات، قد أدى إلى تآكل فعاليتهم بتحويل الاهتمام بعيدا عن وظائفهم الأساسية. وقد أفضى ذلك أيضا إلى خلق المنازعات بينهم وبين الزراع، ومن ثم تقليص درجة الثقة التي تعتبر حاسمة من أجل التقديم الفعال لخدمات الإرشاد. ووكلاء التنمية أنفسهم غير مجهزين وغير مدربين لإدارة برنامج قروض الامداد بالمدخلات. ولذا فإن الحاجة إلى وضع إطار مؤسسي لتقديم الخدمات المالية بصورة فعالة وكفوءة إلى الأسر الريفية، مع الانسحاب التدريجي لموظفي الارشاد من إدارة قروض الامداد بالمدخلات، قد تم الاعتراف بها وعن حق في كل من ورقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر وفي ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية باعتبار أن ذلك يعد من الشروط الحاسمة واللازمة لانجاز استراتيجية التنمية الزراعية المؤدية إلى التصنيع.

13 - **أنشطة استئصال الفقر الخاصة بالجهات المانحة الرئيسية الأخرى** – امتثالا لبيان 96/40، حولت جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية عملياتها للمدخرات والائتمانات إلى مؤسسات للتمويل الصغير. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قامت المنظمة غير الحكومية الأمريكية للمتطوعين في المساعدة التعاونية عبر البحار، وبمساعدة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بالنهوض بإنشاء تعاونيات للخدمات متعددة الأغراض، وجمعيات تعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية واتحادات تعاونيات التسويق بوصفها وسائط مستقلة سياسيا وماليا. وفضلا عن ذلك، قامت بتعزيز القدرات المؤسسية للمكاتب الإقليمية اللامركزية للترويج التعاوني، بما في ذلك إنشاء مخطط لضمان الائتمانات بمبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي لربط الاتحادات التعاونية بمصرف الحبشة. ومن المقرر أن توفر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المزيد من الدعم لإنشاء كليات للتدريب التعاوني.

14 - وينوي برنامج الأمم المتحدة الانمائي دعم برنامج محدود للتمويل الصغير وأساسا من أجل بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير داخل المناطق الحضرية. ويعتزم الاتحاد الأوروبي مساندة مصرف أثيوبيا الوطني في مجال الاشراف والتأمين والعمليات المصرفية الدولية بالاضافة إلى المساهمة في تطوير المشاريع الصغيرة. وهذه الاستثمارات ستكمل البرنامج الذي يتيح فرصة فريدة أمام الصندوق وشركاء التنمية لتنسيق مختلف نهج الجهات المانحة، وتأمين التآزر ومن ثم تحاشي التداخل.

15 - **إستراتيجية الصندوق في أثيوبيا** – توحي البيانات المتاحة أنه بالاستثناء الملحوظ لمنطقة أوروميا المنتجة، فإن الفقر ينتشر تقريبا وبصورة متساوية عبر معظم المناطق الريفية، حيث يعيش نحو 85% من السكان. ومن ثم فليس هناك أي أساس منطقي لوضع أولويات البرامج الاستثمارية بمفردها على الأساس الإقليمي. وتطالب التنمية الزراعية الحكومية المؤدية إلى التصنيع والاستراتيجيات القطرية للصندوق ببرامج انمائية قطاعية موجهة نحو النهوض بنمو اقتصادي سريع مع العدالة عبر الأقاليم. وفي إطار البرامج الانمائية القطاعية، يظل الدور الاستراتيجي للصندوق هو استخدام موارده المحدودة لدفع توجيه السياسات العامة والموارد نحو البرامج الاستثمارية وبأكبر قدر من التأثير المحتمل على الأمن الغذائي الأسري والدخول. وهذا الدور الاستراتيجي يتطلب من الصندوق أن يلعب دورا تفصيليا

أكبر في تصميم البرامج الانمائية القطاعية وتنفيذها، بغية التأثير على شكل السياسات العامة المتطورة لصالح فقراء الريف.

16 - وتنادي الاستراتيجية القطرية للصندوق كذلك بمشاركة ملحوظة للمستفيدين في تصميم البرامج وتخطيطها وتنفيذها استنادا إلى معرفة واضحة وفهم للاحتياجات والأولويات الملحة للأسر الريفية الفقيرة. ومفتاح الحل أمام استراتيجية الصندوق هو العمل بالتناسق مع شركاء التنمية الآخرين بغية تعبئة الموارد الاضافية المطلوبة لتعزيز التأثير والنهوض بتطوير البنى الأساسية الريفية والاجتماعية اللازمة والمكملة للزيادة المستدامة في الانتاج الزراعي والانتاجية.

17 - **الإطار المنطقي للبرنامج** – تعترف كل من استراتيجية التنمية الزراعية المؤدية إلى التصنيع واستراتيجية الصندوق القطرية بأن انعدام امكانات الحصول على الخدمات المالية الموثوقة لمعظم الأسر الريفية، يعتبر بمثابة القيد الرئيسي على الإنتاج المتزايد والإنتاجية والدخول. كما يحول وبشكل كبير دون تنويع الأنشطة لتوليد الدخل والاتجار بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ولقد أخفق النظام المصرفي التجاري إلى حد كبير في تلبية احتياجات الأسر الريفية باستثناء قروض الامداد بالمدخلات المضمونة من الحكومة بموجب البرنامج الوطني لعمليات الارشاد الزراعي. وقد أصبح من الواضح تماما أن مخطط قروض الامداد بالمدخلات لا يعتبر آلية مؤسسية ملائمة ولا عملية مستدامة. ولذلك فإن الحكومة تنوي الانسحاب من المخطط لكي تحل محلها وسائط ريفية مستدامة ماليا. ولهذا الغرض، فقد وضعت سياسة سليمة وإطار قانوني يؤديان إلى إنشاء وتشغيل مؤسسات مجدية للتمويل الصغير. وطوال السنوات الأربع الماضية، أظهرت مؤسسات التمويل الصغير الـ19 المرخص لها من طرف مصرف أثيوبيا الوطني، امكانية توسيع نطاقها وحشد المدخرات. ومع هذا، ورغم النمو السريع، فإن الصناعة لم تصل إلا إلى نحو 5% من الأسر الريفية فقط. وكانت أموال القروض غير الكافية والقدرات المؤسسية الضعيفة هي القيود أمام النطاق الموسع. وسيقوم البرنامج بالبناء على التجربة الايجابية لتوسيع النطاق الملازم للاستدامة التشغيلية والمالية.

18 - ويوحي العدد المحدود من دراسات الحالة في منطقتي أمهرا وتيغرى بأن الحصول على الائتمانات من طرف الأسر الريفية على أساس منتظم يعتبر حاسما للحد من الفقر بصورة مستدامة حيث أنها تسمح للأسر ببناء قاعدة أصولها بانتهاز الفرص غير المستغلة لتنويع الدخل وتوليده، ولاسيما الأسر الريفية الفقيرة التي لم تتمكن من توسيع المساحة المزروعة واسترجاع الأراضي الزراعية المتعاقد عليها بموجب ترتيبات المشاركة الزراعية غير الفعالة. وجاء أن المرأة على وجه الخصوص استطاعت أن تضطلع بأنشطة مختلفة مدرة للدخل ما كانت لتقدر عليها بسبب انعدام رأس مالها العامل. وتوحي الدراسات كذلك بأن الحصول على الخدمات المالية وما نجم عن ذلك من زيادة في الدخول، يمكن فقراء الريف من التصدي الأفضل للصدمات الخارجية واكتساب امكانات الحصول على الخدمات اللازمة والحاسمة للحد من الفقر بصورة مستدامة.

19 - كما أن الحكومة قد وضعت إطارا قانونيا وسياسيا سليما يساعد على إنشاء جمعيات تعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية المستقلة ماليا وسياسيا بغية التوسع في نطاق تقديم الخدمات المالية للأسر الريفية الفقيرة. ويوفر التاريخ الناجح نسبيا للتعاونيات المالية الحضرية المستقلة سياسيا والمصحوبة بالطابع المنتشر للايكوبس وايدرس، بوصفها رابطات غير رسمية دورية تقوم على أساس المجتمع المحلي للادخارات والائتمانات، أساسا منطقيا معقولا

للـنهوض بالجمعـيات التعاونية الريفية للمدخرات والائتمانات المكملة لمؤسسات التمويل الصغير. وسيساهم أي نظام مالـي ريفـي متنوع في نمو أسرع للنطاق لكي يشمل الأسر الريفية ويضمن تلبية أشمل لاحتياجات الأسر بخلق بيئة تنافسية تساعد على الاستقرار والكفاءة.

الجزء الثاني- البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

20 - تمشـيا مع استراتيجية الصندوق القطرية، صمم البرنامج، بوصفه استثمارا على نطاق القطاع، على التصدي لـبعض القضـايا الرئيسـية المؤسسـية والسياسية التي تعتبر حاسمة لتنمية صناعة قوية ومستدامة للتمويل الصغير. فالانتشـار المـرتفع للفقـر والمتسـاوي تقريبا في التوزيع في كل أنحاء أثيوبيا الريفية، يوحي بأن ثمة مبرر ضعيف لاسـتهداف أنشـطة الـبرنامج علـى أساس إقليمي. ومع هذا، فالأقاليم الريفية الأربعة المكتظة بالسكان وهي أمهرا وأوروميـا، والجنوبي وتيغري، والتي تستأثر بأكثر من 80% من مجموع السكان وتتصف بأعلى انتشار للفقر وأشده، ستسـتحوذ علـى أكـبر حصة من أنشطة البرنامج. وهي تمثل كذلك أكبر سوق محتملة للخدمات المالية داخل القطاع الزراعـي والقطـاع غير الزراعي. وسينهض البرنامج كذلك بتقديم الخدمات المالية إلى الأقاليم الريفية التي تفتقر إلى الحصـول علـيها وهـي عفار، وبن شنغول غوموز، وغمبيلا وصومالي، استنادا إلى نتائج عمليات المسح الأساسية الجاريـة الموجهـة نحـو الحصول على المعرفة الأفضل والفهم الأحسن لاحتياجات وأولويات الأسر الريفية في تلك الأقاليم، بما في ذلك الرعاة.

21 - وتـتألف مجموعة البرنامج المستهدفة من الأسر الريفية التي تعيش دون خط الفقر الوطني، والمحدد كمستوى للدخـل اللازم للمحافظة على أدنى حد يومي من المتطلبات وقدره 200 2 سعر حراري كما هو موصى به من طرف مـنظمة الصـحة العالمـية. وغالبية المجموعة المستهدفة، وبدخلها السنوي بحسب الفرد الذي يقل عن 110 دولارات أمريكية، تعيش وبشكل كبير دون عتبة الفقر المطلق المعترف بها عالميا وهي دولار أمريكي واحد يوميا. ومعظم هذه الأسر الريفية تمتلك قاعدة أصول محدودة، بما في ذلك حيازات الأراضي التي تقل عن هكتار واحد في المتوسط. وهي تفـتقر كذلـك إلـى امكانـات الحصول على المرافق الصحية الأساسية، والتعليم ومياه الشرب. ونحو نسبة 20% من المجموعة المستهدفة هي في الواقع أسر ترأسها المرأة. كما أن معدل الاعتماد المرتفع وقدره 48% تقريبا على مستوى الأسـرة يزيد من تفاقم درجة الفقر فيما بين المجموعة المستهدفة. ومن المقرر أن يزداد متوسط حجم القرض بحسب الأسـرة داخل المجموعة المستهدفة من نحو 100 دولار أمريكي إلى 250 دولارا أمريكيا على مدى فترة تنفيذ البرنامج التي تستغرق سبع سنوات.

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

22 - يهـدف الـبرنامج إلـى التخفـيف من وطأة الفقر عن طريق الزيادة المستدامة للإنتاج الزراعي، والإنتاجية والدخول العائلية. وأهدافه الرئيسية تتمثل في تعزيز نطاق مؤسسات التمويل الصغير وعمقها المالي عن طريق التنمية المؤسسية وبواسطة توفير الأسهم وصناديق الائتمانات؛ ووضع إطار مصرفي مجتمعي بانشاء التعاونيات المالية الريفية

القاعدية المملوكة والمدارة بواسطة الأهالي؛ والنهوض بالروابط بين الشبكة المالية الريفية والنظام المصرفي الأثيوبي، وتحسين التعليمات والاشراف على مؤسسات التمويل الصغير والجمعيات والاتحادات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية، بما في ذلك عملياتها التنظيمية الذاتية.

23 - ويسعى تصميم البرنامج إلى تشجيع الممارسات الأفضل القائمة على أساس المعايير السليمة والحذرة في مجال استحداث النظم المالية الريفية. وهو سينهض وفي جملة أمور أخرى بما يلي: تعبئة المدخرات بغية تأمين الاستدامة المالية طويلة المدى لمؤسسات التمويل الصغير والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية؛ والإدارة الكفوءة بغية الابقاء على التكاليف التشغيلية عند أعلى مستوى، ومن ثم تعزيز الاستدامة التنفيذية؛ والسياسات التسعيرية الملائمة للمدخرات ونواتج القروض، بما في ذلك أسعار صرف السوق التي تغطي كل التكاليف المالية، والتشغيلية وخسائر القروض؛ والنطاق الملازم لتحسين نوعية الحافظة والخدمات؛ والتقيد بالمعايير الحذرة، مثل ملاءمة رأس المال، والسيولة، وتصنيف الأصول والاحتياط لخسائر القروض.

24 - وفي حين أن مؤسسات التمويل الصغير تتمتع بتوجه اجتماعي، فإنها ملتزمة كذلك بالإدارة المالية السليمة والاستدامة المالية والتشغيلية طويلة المدى. ومع هذا، ودون فرض أي أسعار فائدة اقراضية باهظة، يمكن أن ترى مؤسسات التمويل الصغير أن التكاليف التشغيلية يمكن استيعابها بالكامل فقط عندما تنمو الأعمال التجارية إلى أعلى مستوى. ونموذجيا، فقد تستغرق مؤسسة تمويل صغير أربع سنوات للانجاز السليم عندما تكون أسعار اقراضها متناغمة تماما مع أسعار السوق. وأي فرع جديد قد يستغرق نحو ثلاث سنوات للانجاز. وفي حين أن معظم التكاليف قد تمتص بواسطة التوليد الداخلي للدخل، فسيكون هناك تكاليف التوسع التي تتعلق فعلا بتعبئة المستفيدين وهي في طبيعتها تكاليف رأسمالية. وتعترف تجارب الجهات المانحة بالحاجة إلى منحة للدعم من أجل التطوير المؤسسي في إطار زمني محدود. وفي ضوء التركيز على الحد من الفقر من طرف مؤسسات التمويل الصغير والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية،فإن تصميم البرنامج يتضمن منحة دعم محدودة للتطوير المؤسسي.

25 - وينص تصميم البرنامج كذلك على دعم السيولة لمؤسسات التمويل الصغير عن طريق المشاركة بالأسهم بغية تعزيز قاعدتها الرأسمالية ومساعدتها على حشد موارد اضافية من النظام المصرفي المحلي. ومن ثم فإن الخط الائتماني قد سعر بسعر التكلفة المحلية السائدة لرأس المال، والتي تبلغ حاليا 8% بغية تشجيع تعبئة المدخرات. وسيرتبط الخط الائتماني بمعايير الأداء، بما في ذلك ملاءمة رأس المال، وتمويل ما لا يقل عن 50% من حافظة القروض من الموارد المولدة داخليا (أسهم زائد مدخرات). وفضلا عن ذلك، وللنهوض بالروابط فيما بين مؤسسات التمويل الصغير والمصارف التجارية، يعترف تصميم البرنامج بأهمية وجود إطار تنظيمي سليم واشراف رقابي ليساهم كل منهما في تنمية صناعة قوية للتمويل الصغير وفعالة ومستقرة، وذلك بتعزيز الثقة فيما بين المودعين.

جيم - عناصر البرنامج

26 - يشتمل البرنامج على أربعة عناصر رئيسية هي: التنمية المؤسسية في القطاعين الفرعيين للتمويل الصغير والتعاونيات؛ واللوائح التنظيمية المحسنة والاشراف على مؤسسات التمويل الصغير بتعزيز القدرات المؤسسية لمصرف

أثيوبيا الوطني ورابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير؛ والأسهم وصناديق الائتمان من أجل مؤسسات التمويل الصغير والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية؛ وتنسيق البرنامج وإدارته.

27- ويتمثل الزخم الرئيسي لعنصر **التنمية المؤسسية** في تعزيز قدرات مؤسسات التمويل الصغير لتوسع بصورة فعلية وفعالة من نطاق أعمالها كيما تشمل نحو 1.5 مليون أسرة ريفية فقيرة على مدى السنوات السبع القادمة، وبالتلازم مع النوعية المحسنة لكل من الخدمات وحافظة القروض. ولهذا الغرض، سيعمل البرنامج على رفع كفاءة مهارة الموظفين بدعمه لمؤسسات التمويل الصغير من أجل تنفيذ خطة لتنمية الموارد البشرية التي تلبي احتياجات الصناعة. وباستخدام نتائج التقدير الشامل لاحتياجات تدريب الموظفين، فإن البرنامج سيدخل تدريب الموظفين ابتداء من مستوى الموظفين الميدانيين، والفروع والإدارة العليا، حتى مستوى أعضاء مجالس الإدارة. وفضلا عن تحسينات المهارات المهيكلة، سيساعد البرنامج مؤسسات التمويل الصغير على تطوير ورفع كفاءة المحاسبة المالية لها ونظم المعلومات والإدارة بغية مراقبة الأداء ونوعية حوافظ قروضها بصورة فعالة.

28- هذا وسيقوم البرنامج أيضا بتمكين الأسر المستفيدة بادخال تدريبهم كجزء لا يتجزأ من الوظائف التشغيلية لموظفي الفروع الثانوية على المستوى الميداني، وذلك من أجل بناء ثقة الأسر وتعزيز ثقافة الانضباط الائتماني. وسيشمل تدريب العملاء الزيارات المتبادلة السنوية لنحو 000 14 مركز وقائد مجموعة، مما سيمكنهم من تبادل التجارب بشأن أفضل الممارسات. وسيساند التدريب كذلك تنمية مهارات الأعمال التجارية لنحو 000 40 امرأة من عملاء مؤسسات التمويل الصغير على مدى فترة البرنامج. وفضلا عن ذلك، سيتم اجراء عمليات مسح شامل ودراسات أساسية كأساس لصياغة ووضع الاستراتيجيات التشاركية، وتنويع النواتج المالية، وتعبئة المستفيدين، والتمكين وعدم التمايز بين الجنسين. وسيعمل البرنامج على تشجيع مؤسسات التمويل الصغير على تنويع ملكيتها بتقديم حصص لعملائها بغية تعزيز المساءلة والشفافية والإدارة الجيدة.

29- في إطار القطاع الفرعي للتعاونيات، سينهض البرنامج بإنشاء نحو 375 3 جمعية تعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية واتحاداتها الـ78، مما يستأثر بنحو 000 235 عضو كوسطاء ماليين مستقلين على مستوى المجتمع المحلي. ولهذا الغرض، سيدعم البرنامج تثقيف العملاء وتدريبهم، بالاضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية لمكاتب ترويج التعاونيات الاتحادية والإقليمية. وسيكون هناك نسبة لا تقل عن 15% من جميع الموظفين المعينين حديثا في هذه المكاتب الإقليمية من النساء، وذلك كوسيلة لتحسين تلبية التعاونيات لاحتياجات الأسر التي ترأسها النساء. وفضلا عن ذلك، سيتم إنشاء 335 جمعية تعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية على الأقل لنحو 250 50 امرأة حصرا. وسيكون معظم المعينين حديثا من الموظفين الذين تخرجوا مؤخرا، وسيساند البرنامج تدريبهم الاستقرائي المكثف.

30- **اللوائح التنظيمية المحسنة والإشراف على مؤسسات التمويل الصغير** – يجب أن تستمر مؤسسات التمويل الصغير في التعبئة القوية للمدخرات ولامكانات الوصول إلى الأسواق بغية زيادة مواردها المحدودة لتوسيع نطاقها واستدامتها المالية طويلة الأجل. ويساهم أي إطار تنظيمي واشرافي سليم في إقامة صناعة قوية وفعالة في مجال التمويل الصغير. وهو سيعزز كذلك ثقة المودعين وسيوفر بيئة مساعدة لربط هذه المؤسسات بالأسواق المالية. وحاليا، يكاد ينعدم الاشراف التنظيمي والرقابي على مصرف أثيوبيا الوطني. وسيعزز البرنامج الإطار التنظيمي والرقابي عن طريق خليط حكيم من العمليات القانونية والتنظيمية الذاتية في ضوء السمات الخاصة بالصناعة. وهو سيعزز أيضا

شـــعبة مصـــرف أثيوبـــيا الوطنـــي للاشراف على التمويل الصغير عن طريق تدريب الموظفين وصياغة الاجراءات التنظيمـــية والاشـــرافية وكتيـــبات التعلـــيمات واستحداث إطار سليم للمراجعة الخارجية كيما يكمل الوظيفة الاشرافية للمصـــرف. كمـــا أنه سيساند العمليات التنظيمية الذاتية بتعزيز القدرات المؤسسية لرابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير بوضع مؤشرات مكتبية لمراقبة الأداء تقوم على أساس أفضل الممارسات.

31 - **صـــناديق الأســـهم والائتمانات** – تحتاج الأسر الريفية للائتمانات من أجل رأس المال العامل وللاستثمار في طائفـــة مـــن الأنشطة في المزارع وخارجها وفي الأنشطة غير الزراعية. ففي أثيوبيا توجد احتمالات هائلة على طلب الائـــتمانات مـــن نحو 10 ملايين أسرة ريفية. ويوحي سجل أداء مؤسسات التمويل الصغير بأن النطاق الاجمالي يمكن بســـهولة توســـيعه ليشـــمل 3–4 ملايين أسرة ريفية في غضون العقود القليلة القادمة، شريطة وضع الإطار المؤسسي الـــلازم. واســـتنادا إلـــى التقدير الدقيق لامكاناتها الحقيقية للنمو والنطاق الموسع الملازم لتعبئة المدخرات والاستدامة التشغيلية والمالية، فإن صافي فجوة السيولة بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير أثناء مدة البرنامج تقدر بنحو 100 مليون دولار أمريكـــي على الأقل. وتمشيا مع سياسة الصندوق بشأن التمويل الريفي، فإن البرنامج سيوفر 59.5 مليون دولار أمريكـــي لســـد فجوة السيولة عن طريق دعم الأسهم (8 ملايين دولار أمريكي) وصناديق الائتمان (51.5 مليون دولار أمريكـــي)، بمـــا فـــي ذلـــك 20 مليون دولار أمريكي من النظام المصرفي المحلي. وبفضل الدعم الضمني المقدم من الحكومة وكشوف الحسابات الختامية المحسنة، ستستطيع مؤسسات التمويل الصغير ضمان المساندة الاضافية المصرفية المحلية من أجل المزيد من سد فجوة السيولة. وفضلا عن ذلك، سيقدم البرنامج أموالا ائتمانية تعادل 6.8 مليون دولار أمريكـــي للجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية نظير صافي فجوة السيولة بما لا يقل عن 10 ملايين دولار أمريكـــي. وسترتبط مواصفات التأهل للحصول على دعم البرنامج بمعايير الأداء، بما في ذلك تعبئة المدخرات، وخطة سليمة متوسطة الأجل للتنمية المؤسسية معتمدة من لجنة إدارة البرنامج، والاستدامة الملائمة المالية التشغيلية، ومعدلات اســـترداد القـــروض بنسبة 95% على الأقل، ومعدل كفاية من رأس المال نسبتها 20%، والمراجعة السنوية للحسابات وخط الائتمانات والأسهم المقترح سيمكن مؤسسات التمويل الصغير والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية من توسيع نطاقها ليشمل مليون أسرة وكيما يصل إلى 1.5 مليون أسرة ريفية بحلول السنة السابعة للبرنامج.

32 - **تنسيق البرنامج وإدارته** – سيدعم البرنامج إنشاء وحدة لتنسيق البرنامج وإدارته داخل مصرف أثيوبيا للتنمية تكون مسؤولة عن تنسيق أنشطة البرنامج، ومراقبة الأداء، بما في ذلك تقديرات التأثير، وإدارة خط الائتمانات والأسهم، إلـــى جانب تنسيق التنمية المؤسية داخل صناعة التمويل الصغير. وسيرأس هذه الوحدة مدير وطني للبرنامج، سيكون مسؤولا مباشرة أمام الرئيس التنفيذي لمصرف أثيوبيا للتنمية.

دال – التكاليف والتمويل

33 - تقـــدر تكالـــيف الـــبرنامج، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بمبلغ 771 مليون بر، أي ما يعادل 88.7 ملـــيون دولار أمريكـــي. وتستأثر تكاليف التنمية المؤسسية بنسبة 19% من التكاليف الأساسية. وتمثل صناديق الأسهم والائـــتمان نســـبة 78% من التكاليف الأساسية. وسيساهم الصندوق بمبلغ 25.7 مليون دولار أمريكي، أو نسبة 29%، نظـــير تكلفـــة البرنامج، وأساسا من أجل التنمية المؤسسية، وصناديق الأسهم والائتمان. وقد وافق المصرف الأفريقي

للتنمـــية مـــن حيـــث المـــبدأ على المشاركة في تمويل البرنامج، وعلى الأقل بمساهمة تضاهي المساهمة المقدمة من الصـــندوق. ومـــع هـــذا، وكإشارة واضحة على التزام الحكومة بالمبادرات الخاصة بالحد من الفقر الريفي والمقترحة بموجـــب الـــبرنامج، فإنهـــا قد طلبت إلى المصرف الأفريقي للتنمية أن يرفع تمويله المشترك إلى 37.5 مليون دولار أمريكـــي بغية تضييق فجوة السيولة ومن ثم توسيع النطاق ليشمل المزيد من الأسر الريفية. وقد وافق مصرف أثيوبيا للتنمـــية وكذلـــك النظام المصرفي التجاري على المساهمة بما لا يقل عن 20.2 مليون دولار أمريكي من أجل الأسهم وخط الائتمان. وتبلغ المساهمة المباشرة للحكومة 4.5 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الضرائب.

34 - ومـــن حيـــث المـــبدأ، وافـــق عدد من الجهات المانحة الثنائية، وهي إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، والوكالـــة الأمريكية للتنمية الدولية، والمعونة الايرلندية، على تكملة البرنامج عن طريق التمويل المشترك بالمنح أثناء التنفـــيذ، في حين أن الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يريان أن هناك مجالا محتملا للتعاون والتنسيق. واتفـــق الجميع على أن البرنامج يمثل فرصة فريدة لتعزيز التآزر وتنسيق مختلف نهج الجهات المانحة بغية الاستخدام الفعـــال للمـــوارد والاســـتراتيجيات والسياســـات الوطنية المتناسقة. وقد ورد موجز تكلفة البرنامج وخطة التمويل في الجدولين 1 و2 على التوالي.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف - التنمية المؤسسية					
مؤسسات التمويل الصغير	6 233.0	2 448.7	8 681.7	28	10
المكاتب الاتحادية والإقليمية لترويج التعاونيات	3 846.4	1 900.3	5 746.7	33	7
التعاونيات الريفية للمدخرات والائتمانات	1 690.8	250.1	1 940.9	13	2
المجموع الفرعي: التنمية المؤسسية	11 770.1	4 599.2	16 369.3	28	19
باء - التعليمات المحسنة والاشراف على مؤسسات التمويل الصغير					
المصرف الوطني (المركزي) الأثيوبي	141.3	911.6	1 052.8	87	1
رابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير	232.4	74.5	306.9	24	-
المجموع الفرعي: التعليمات المحسنة والاشراف على مؤسسات التمويل الصغير	373.7	986.1	1 359.8	73	2
جيم - صناديق الأسهم والائتمان					
1 - أسهم مؤسسات التمويل الصغير	8 000.0	-	8 000.0	-	9
2 - الائتمان					
مؤسسات التمويل الصغير	51 500.0	-	51 500.0	-	60
الجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية	6 800.0	-	6 800.0	-	8
المجموع الفرعي: الائتمان	58 300.0	-	58 300.0	-	68
المجموع الفرعي: صناديق الأسهم والائتمان	66 300.0	-	66 300.0	-	78
دال - تنسيق البرنامج وإدارته	555.3	581.4	1 136.7	51	1
مجموع التكاليف الأساسية	78 999.1	6 166.7	85 165.8	7.0	100
الطوارئ المادية	1 195.7	509.7	1 705.4	30.0	2
الطوارئ السعرية	1 359.0	497.7	1 856.8	27.0	2
التكاليف الكلية للبرنامج	81 553.8	7 174.1	88 727.9	8.0	104

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الصندوق		مصرف التنمية الأفريقي		مصرف أثيوبيا التجاري		الحكومة		الضرائب: مؤسسات التمويل الصغير		الضرائب: الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف - التنمية المؤسسية																	
مؤسسات التمويل الصغير	3 814.7	37.0	5 722.0	55.5	-	-	-	-	780.8	7.6	-0.0	-0.0	10 317.5	11.6	2 842.1	6 694.6	780.8
المكاتب الاتحادية والإقليمية لترويج التعاونيات	1 180.2	17.2	1 726.7	25.2	-	-	2 792.1	41.6	-	-	1 089.9	16.1	6 788.9	7.7	2 194.6	3 504.4	1 089.9
التعاونيات الريفية للمدخرات والائتمانات	857.4	35.8	1 286.1	53.6	-	-	-	-	-	-	253.8	10.6	2 397.4	2.7	309.1	1 834.5	253.8
المجموع الفرعي: التنمية المؤسسية	5 852.3	29.9	8 734.8	44.6	-	-	2 792.1	14.6	780.8	4.0	1 343.6	6.9	19 503.7	22.0	5 345.8	12 033.5	2 124.4
باء - التعليمات المحسنة والاشراف على مؤسسات التمويل الصغير																	
المصرف الوطني (المركزي) الأثيوبي	455.4	37.2	668.8	54.7	-	-	-	-	-	-	98.5	8.1	1 222.7	1.4	1 061.1	63.1	98.5
رابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير	122.6	33.8	176.8	48.8	-	-	-	-	63.2	17.4	-0.0	-0.0	362.7	0.4	86.9	212.6	63.2
المجموع الفرعي: التعليمات المحسنة والاشراف على مؤسسات التمويل الصغير	578.0	36.5	845.6	53.3	-	-	-	-	63.2	4.0	98.5	6.2	1 585.3	1.8	1 148.0	275.6	161.7
جيم - صناديق الأسهم والائتمان																	
1 - أسهم مؤسسات التمويل الصغير	2 000.0	25.0	2 000.0	25.0	4 000.0	50.0	-	-	-	-	-	-	8 000.0	9.0	-	8 000.0	-
2 - الائتمان																	
مؤسسات التمويل الصغير	13 500.0	26.2	22 000.0	42.7	16 000.0	31.1	-	-	-	-	-	-	51 500.0	58.0	-	51 500.0	-
الجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية	3 400.0	50.0	3 400.0	50.0	-	-	-	-	-	-	-	-	6 800.0	7.7	-	6 800.0	-
المجموع الفرعي: الائتمان	16 900.0	29.0	25 400.0	43.6	16 000.0	27.4	-	-	-	-	-	-	58 300.0	65.7	-	58 300.0	-
المجموع الفرعي: صناديق الأسهم والائتمان	18 900.0	28.5	27 400.0	41.3	20 000.0	30.2	-	-	-	-	-	-	66 300.0	74.7	-	66 300.0	-
دال - تنسيق البرنامج وإدارته	356.7	26.6	520.8	38.8	235.5	17.6	-	-	-	-	225.9	16.9	1 338.9	1.5	680.3	432.7	225.9
إجمالي الصرف	25 687.1	28.9	37 501.2	42.2	20 235.5	22.8	2 792.1	3.1	844.0	1.0	1 668.0	1.9	88 727.9	100.0	7 174.1	79 041.8	2 512.0

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

35 - **التوريد** – سيتم توريد السلع والخدمات التي ستمول من حصيلة القرض المقدم من الصندوق طبقا لمبادئ الصندوق التوجيهية للتوريد. وستشتمل كل خطة عمل وميزانية سنوية معتمدة خطة توريد وجدول زمني له. وستتبع اجراءات المناقصات التنافسية الدولية عند منح أي عقد لتوريد السلع التي تقدر تكلفتها بمبلغ 000 250 دولار أمريكي أو أكثر[2]. وستطبق اجراءات المناقصات التنافسية المحلية عند منح أي عقد تقدر تكلفته بأقل من 000 250 دولار أمريكي, وستخضع اختصاصات ومواصفات وشروط وأحكام الخدمات بالنسبة لكل المساعدة التقنية للاستعراض المسبق طبقا للمبادئ التوجيهية للمؤسسة المتعاونة.

36 - **الصرف** – سيتم صرف المبالغ من حصيلة القرض المقدم من الصندوق على مدى فترة ثماني سنوات. ومن أجل ضمان التوافر الجاهز للأموال المطلوبة لتمويل حصة الصندوق من النفقات المؤهلة، وهو أمر حاسم للتنفيذ الموقوت للبرنامج، وسيتم فتح حساب خاص بالدولارات الأمريكية في مصرف أثيوبيا الوطني باسم البرنامج. وسيستخدم الحساب لتلبية متطلبات السيولة للمكاتب الاتحادية والإقليمية للترويج التعاوني، ومصرف أثيوبيا الوطني، ومؤسسات التمويل الصغير، ورابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير، ووحدة تنسيق البرنامج وإدارته، وخطوط الأسهم والائتمان. وحال نفاذ مفعول اتفاق القرض المقدم من الصندوق، سيتم ايداع مبدئي بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي في الحساب الكلي، أي ما يعادل حصة الصندوق في النفقات المقدرة للبرنامج عن ستة شهور، وذلك بعد سحب هذا المبلغ من حساب القرض ودفعه مقدما في الحساب الخاص. وسيتم تجديد موارد الحساب الخاص على أساس منتظم تمشيا مع اجراءات الصرف التي تتبعها المؤسسات المتعاونة ومع شروط وأحكام اتفاق القرض.

37 - وسيجرى إعداد طلبات سحب الأموال من حساب قرض الصندوق وستعرض بواسطة وحدة تنسيق البرنامج وإدارته طبقا لاجراءات الصرف الخاصة بالمؤسسة المتعاونة. وستتم عمليات السحب بطبيعة الحال نظير المستندات الداعمة الكاملة. ومع هذا، يمكن أن تستخدم كشوف الانفاق المعتمدة لطلبات السحب بالنسبة لطلبات السحب وفقا لإجراءات المؤسسة المتعاونة. وسيحتفظ بالمستندات الداعمة في ما يختص بكشوف الانفاق المعتمدة في موقع مركزي بواسطة كل وكالة منفذة لبحثها في غضون المراجعة السنوية لحسابات البرنامج وبواسطة بعثات الاشراف الزائرة.

38 - **الحسابات ومراجعتها** – ستتحمل كل وكالة منفذة للبرنامج مسؤولية المحاسبة وستقوم بالاحتفاظ بحسابات منفصلة لنفقات البرنامج. ومصرف أثيوبيا الوطني، ومصرف أثيوبيا للتنمية، ورابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير، والمصارف التجارية، ومؤسسات التمويل الصغير، تخضع كلها قانونا للمراجعة الخارجية. وبفضل الدعم المقدم من البرنامج لتحسين المساءلة المالية ونظم الإدارة، سوف تتمكن هذه الوكالات من القيام بتجميع كشوفها المالية بطريقة موقوتة استعدادا للمراجعة الخارجية التي يجب أن تستكمل في غضون ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية. وبالمثل، فإن دعم البرنامج المقرر يعني أن حسابات المكاتب الاتحادية والإقليمية للترويج التعاوني سيتم الاحتفاظ بها وتجميعها استعدادا للمراجعة بواسطة المؤسسة الأثيوبية لخدمات المراجعة. وستقوم المكاتب الإقليمية للترويج التعاوني

[2] البنك الدولي، تقرير تقدير التوريدات القطرية لأثيوبيا، أغسطس/آب 1998.

بمراجعة حسابات الاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية. وستقوم وحدة تنسيق البرنامج وإدارته باحالة الحسابات السنوية المراجعة إلى الصندوق ومؤسسته المتعاونة في موعد أقصاه ستة شهور من تاريخ إقفال السنة المالية. وسيشمل تقرير المراجعة آراء منفصلة عن استخدام مرفق الحساب الخاص وكشوف الانفاق المعتمدة.

واو – التنظيم والإدارة

39 - ستكون الوكالات الرئيسية المنفذة للبرنامج هي مؤسسات التمويل الصغير، ومصرف أثيوبيا للتنمية، ورابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير، ومصرف أثيوبيا الوطني والمكاتب الاتحادية والإقليمية للترويج التعاوني والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية واتحاداتها. ولتأمين التنسيق المحسن، ستقوم الحكومة بإنشاء لجنة توجيهية وطنية للسياسات الريفية والتمويل الصغير برئاسة نائب المحافظ. وسيتولى مصرف أثيوبيا الوطني تنسيق واستعراض واعتماد قضايا السياسات الناشئة بغية النهوض بالتقديم الفعال للخدمات المالية الكفوءة إلى فقراء الريف.

40 - وبالاضافة إلى ذلك، سيقوم مصرف أثيوبيا للتنمية بإنشاء لجنة لإدارة البرنامج لارشاد وحدة تنسيق البرنامج وإدارته في الجوانب التشغيلية للبرنامج، وتحت رئاسة كبير الموظفين التنفيذيين في المصرف، وبتمثيل ملائم لجميع المعنيين بالأمر الرئيسيين. كما سيقوم المصرف بإنشاء وحدة تنسيق البرنامج وإدارته التي ستكون مسؤولة عن صياغة الاجراءات من أجل الائتمانات طويلة الأجل المعدة للإقراض إلى مؤسسات التمويل الصغير واتحادات الجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية، وعن استحداث وتنفيذ نظم البيانات والمعلومات لمراقبة الاستخدام النهائي لأموال الائتمان والأسهم، والاتصال والتنسيق مع المصارف التجارية لتعبئة الموارد المحلية، واستعراض خطط التنمية المؤسسية لمؤسسات التمويل الصغير، ورصد أدائها وإجراء المتابعة الملائمة، وتنسيق التنمية المؤسسية لهذه المؤسسات بالتشاور مع رابطة المؤسسات الأثيوبية للتمويل الصغير، والتعاقد مع مقدمي الخدمات، والتنسيق مع مصرف أثيوبيا الوطني والمكاتب الاتحادية والإقليمية للترويج التعاوني لضمان التنفيذ الموقوت للبرنامج، والإبقاء على تنسيق وثيق مع المشتركين في التمويل، وتنسيق إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية بطريقة تشاركية.

زاي – المبررات الاقتصادية

41 - نظرا لأن الزراعة تظل دائما بمثابة العمود الفقري لاقتصاد أثيوبيا، فإن توفير الخدمات المالية من المتوقع أن يكون له تأثير ملحوظ في تنشيط الامكانات الانتاجية غير المستغلة بشكل كبير في المناطق الريفية. ويشير التحليل المالي للاستثمارات النموذجية المستعرضة في مجال المشاريع داخل المزرعة وخارجها والمشاريع غير الزراعية، إلى عائدات مرتفعة بشكل كبير على الاستثمارات في إنتاج المحاصيل، وقوة الجر الحيوانية، وتسمين الحيوانات الزراعية، وتربية النحل، والخياطة والتجارة الصغيرة. ويشمل الدعم المقدم من البرنامج ما لا يقل عن 100 عملية مسح أساسية على مستوى الفرع الثانوي، موجهة نحو توليد البيانات المكتبية الانتقادية عن التأثير على الرصد والتقدير بالنسبة لآثار الاستثمارات على دخول الأسر المستفيدة، وذلك من بين عدة أمور أخرى.

حاء – المخاطر

42 - إن الأسواق الزراعية في أثيوبيا متخلفة جدا مما يؤدي وضمن أمور أخرى إلى تقلبات شديدة في الأسعار. ومخاطر السوق تؤثر عكسيا على ربحية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في سنوات فوائض الإنتاج، رغم أن عائدات الاستثمارات على مدى دورة تستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات، هي ايجابية عادة. وتشجع مؤسسات التمويل الصغير عملاءها على الاستثمار فقط في الأنشطة المجدية والمربحة. وهي تخطط كذلك، وكاستراتيجية لإدارة المخاطر، لتشجيع الاستثمارات بحسب كل أسرة في أنشطة متنوعة عن طريق مزيج من المحاصيل والمشاريع خارج المزرعة والمشاريع غير الزراعية المرتبطة بفرص الأسواق. وسيقوم البرنامج، وكأحد النماذج التدريبية لموظفي مؤسسات التمويل الصغير على مستوى الفرع الثانوي، بمساندة تحليل ربحية المشاريع الريفية وتثقيف العملاء في مجال فحص الفرص الممكنة وفرزها. ومن المفهوم ضمنا أن أسعار استرداد القروض المرتفعة التي تمارسها مؤسسات التمويل الصغير يمكن أن تكون مؤشرا بديلا على الإدارة الجيدة للمخاطر في المجال الإقراضي لمؤسسات التمويل الصغير. وبغية الاقلال إلى أدنى حد من المخاطر وتعزيز الربحية لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، استمرت الحكومة في الاضطلاع باستثمارات تكميلية في مجال تطوير البنى الأساسية الريفية، والبحوث الزراعية، ووضع نظام لمعلومات السوق الزراعية، واصلاح واستحداث شبكات الري على النطاق الصغير المملوكة والمدارة بواسطة الزراع، الخ. أما امكانية حدوث خطر "الثقافة الائتمانية" الناجم عن التدخل السياسي فهو خطر تافه وذلك بفضل التصميم على اقتصاد السوق المحررة والمدعوم بانتقال السلطات والنفوذ إلى الحكومات الإقليمية اللامركزية. ومع هذا، سيدعم البرنامج توعية العملاء وخلق الوعي لديهم بغية غرس احساس قوي بالانضباط والثقافة في مجال الائتمان، مما سيعمل على الحد من التأثير السلبي المحتمل للتدخل السياسي.

طاء – الأثر البيئي

43 - إجمالا، سيكون تأثير البرنامج على البيئة إما محايدا أو ايجابيا نظرا للفهم السريع للموقف ولاعتماد تكنولوجيات المحاصيل المحسنة والإنتاج الحيواني نتيجة للامكانات المعززة المتاحة أمام الأسر الريفية الفقيرة للحصول على الخدمات المالية الموثوقة.

ياء – السمات الابتكارية

44 - يتمشى البرنامج المقترح مع استراتيجية الصندوق القطرية لأثيوبيا. وفي هذا الإطار الاستراتيجي سيقوم البرنامج باقامة الروابط بين الوسطاء الريفيين وبين القطاع المصرفي التجاري، بغية إعادة توجيه المزيد من المدخرات المحلية لتلبية سد فجوة السيولة في القطاع الريفي. ومن ثم، فإن إحدى السمات المهمة للبرنامج، ستكون تعبئة الأموال الائتمانية من القطاع المصرفي المحلي. هذا وأن حصول مؤسسات التمويل الصغير والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية على خطوط الائتمان سيكون مرتبطا مباشرة بتعبئة المدخرات بغية النهوض باستدامة مالية طويلة الأجل وضمان الحصول المستمر على الخدمات المالية من طرف فقراء الريف بعد مدة تنفيذ البرنامج. وهناك سمة أخرى مهمة هي إنشاء "صندوق متجدد الرصيد" سيستخدم لدعم التوسع في الوساطة المالية الريفية بعد مدة تنفيذ البرنامج، لاسيما في المناطق التي لا تحصل عليها. ومن أجل توسيع قاعدة النظم المالية الريفية وتوفير الخيارات أمام

الأسر الريفية، سينهض البرنامج، وعن طريق عمليات المسح الأساسية وبحوث السوق، باستحداث نواتج مالية ابتكارية تلبي بصورة أكبر احتياجات وأولويات مثل هذه الأسر. وسيوفر البرنامج كذلك فرصة فريدة في نوعها من أجل حوار السياسات المتواصل والمستمر مع جميع المعنيين بالأمر بغية التصدي لقضايا السياسات الناشئة في مجال التمويل الريفي.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

45 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

46 - وجمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

48 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرين مليونا ومائة وخمسين ألف (000 150 20) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2041، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2001)

1 – ستدخل حكومة جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية مع مصرف أثيوبيا للتنمية في اتفاقية ثانوية رائدة تتعلق بمسؤوليات الأخير كوكالة رائدة للبرنامج. وستقدم الحكومة هذه الاتفاقية الثانوية الرائدة إلى الصندوق للتعليق عليها وإقرارها قبل التوقيع.

2 – وإضافة إلى مسؤولياته كوكالة رائدة للبرنامج، فسيقوم مصرف أثيوبيا للتنمية أيضا بتنفيذ عنصر صناديق الأسهم والائتمانات في البرنامج بصورة مباشرة ومن خلال المصارف التجارية المشاركة والمؤسسات المالية الريفية التي تضم مؤسسات التمويل الصغيرة والجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية والاتحادات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية. ولتحقيق هذه الغاية، فستتيح الحكومة لمصرف أثيوبيا للتنمية جزءا من حصيلة قرض الصندوق بالشروط والأوضاع الواردة في اتفاقية القرض. وسيدخل مصرف أثيوبيا للتنمية في اتفاقيات ثانوية مع كل مصرف تجاري مشارك وكل مؤسسة مالية ريفية مؤهلة للمساهمة في ظل هذا البرنامج.

3 – (أ) سيعتبر كل طلب تتقدم به الحكومة للسحب من قرض الصندوق على أنه طلب لسحب الأموال من حساب قرض الصندوق وائتمان مصرف التنمية الأفريقي معا، وستحاول الوكالة الرائدة للبرنامج أن تكون نسبة الأموال التي سيتم سحبها بعد التقدم بمثل هذا الطلب بما يعادل 2 إلى 3 بين قرض الصندوق وائتمان مصرف التنمية الأفريقي أو أي نسبة أخرى يتم الاتفاق عليها بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي، بقدر ما يكون ذلك عمليا ضمن الظروف السائدة.

(ب) وبدون الإخلال بعمومية ما ورد أعلاه وبدون الاجحاف بالإجراءات العلاجية للصندوق بموجب اتفاقية القرض. ستتم السحوبات من حساب قرض الصندوق حصرا إلى أن يغدو ائتمان مصرف التنمية الأفريقي نافذ المفعول، وبعد أن يغدو ائتمان مصرف التنمية الأفريقي نافذ المفعول يتم إجراء التعديلات في طلبات السحب المستقبلية لاستعادة نسبة المشاركة في التكاليف المشار إليها في (أ) أعلاه.

4 – سينشئ مصرف أثيوبيا للتنمية ويحتفظ باعتماد لتغطية مخاطر القروض يودع فيه الفرق بين معدل المصرف الاعتيادي الإقراضي للائتمانات الممنوحة لمؤسسات التمويل الصغير وتكلفة استدانته من الحكومة زائد الهامش المعتمد الذي يحق له الاحتفاظ به بموجب شروط اتفاقية القرض الثانوية. وسيستخدم مصرف أثيوبيا للتنمية اعتماد تغطية مخاطر القروض هذا لتغطية ما يعادل 50% من خسائر القروض الفعلية التي تتكبدها المصارف التجارية المشاركة تحت عنصر الائتمان.

ملحق

5 – سينشـــئ مصـــرف أثيوبيا للتنمية ويحتفظ باعتماد متجدد الرصيد يودع فيه كل الفوائد الصافية من القروض المقدمـــة للمستفيدين من البرنامج والتي يمولها قرض الصندوق (بصورة مباشرة أو غير مباشرة). وسيستخدم مصرف أثيوبيا للتنمية الاعتماد متجدد الرصيد هذا لتمويل قروض أخرى للمجموعة المستهدفة بما يتفق مع اتفاقية القرض على الأقل إلى التاريخ الذي سيتم تحديده في الاتفاقية الثانوية مع المصرف التجاري المشارك المعني أو الاتفاقية الثانوية مع مؤسسة التمويل الريفي المعنية، وإذا لم يتم تحديد تاريخ من هذا النوع، فإلى أن يتم تسديد جميع دفعات خدمة القروض بالكـــامل. ولأغـــراض هـــذه الفقرة فإن "العوائد الصافية" تعني كل مدفوعات سداد أصول القروض وكل الفوائد عليها مخصوما منها التكاليف التشغيلية وغيرها من التكاليف المعقولة.

6 – تضمن الحكومة أن يقوم مكتب الترويج التعاوني الاتحادي ومكاتب الترويج التعاوني الإقليمية بتعيين الموظفين الاضـــافيين الضـــروريين للـــترويج لإقامـــة الجمعـــيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية والاتحادات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية بما يتماشى مع خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية.

7 – تضمن الحكومة أن يكون لدى الوكالة الرائدة للبرنامج رأسمال كاف للايفاء بالتزاماتها بموجب هذا البرنامج، وفي حال وجود نقص ما، أن تتعهد بتوفير رأس المال الضروري للابقاء على نسبة الديون إلى الأسهم المقررة للوكالة الرائدة للبرنامج.

8 – فـــي وقـــت لا يتعدى 31 ديسمبر/كانون الأول 2002، ستكون وحدة تنسيق البرنامج قد أحدثت نظام المراقبة والتقييم الخاص بالبرنامج.

9 – سينشـــئ مصـــرف أثيوبيا الوطني شعبة الإشراف على التمويل الصغير ضمن تنظيمه ويعين الموظفين فيها، وبصورة يرتضيها الصندوق في وقت لا يتعدى 31 ديسمبر/كانون الأول 2002.

10 – في وقت لا يتعدى 30 يونيو/حزيران 2003 ستقوم الوكالة الرائدة للبرنامج بوضع وإعداد الإجراءات التشغيلية لكـــل مـــن اعتماد تغطية مخاطر القروض والاعتماد متجدد الرصيد كما أشير إليهما في الفقرتين 4 و5 أعلاه بصورة يرتضيها الصندوق.

11 – يجـــب أن تشكل النساء 15% من الموظفين الذين ستعينهم مكاتب الترويج التعاوني الإقليمية في ظل العنصر الفرعي الخاص بمكتب الترويج التعاوني الاتحادي ومكاتب الترويج التعاوني الإقليمية ضمن عنصر التنمية المؤسسية.

12 – ستقوم كل مؤسسة من مؤسسات التمويل الصغير بإعداد تقارير مرحلية وتقارير أداء فصلية، تعرض من بين ما تعرضه، تنفيذ خطط تنمية الأعمال والتنمية المؤسسية الخاصة بكل واحد منها. وترفعها إلى الوكالة الرائدة للبرنامج.

13 – في وقت لا يتعدى 30 يونيو/حزيران 2002، ستقوم الحكومة بإصدار أية توجيهات أو قواعد ناظمة ضرورية تعفي فيها مؤسسات التمويل الصغير من الضرائب على دخلها المتأتي بموجب البيان رقم 1996/40، وتعطي للصندوق الدليل على قيامها بمثل هذا الإعفاء.

14 - ستؤمن الوكالة الرائدة للبرنامج وكل الأطراف فيه للعاملين الرئيسيين في البرنامج الضمان الصحي والضمان ضد مخاطر الحوادث إلى الحد الذي يتماشى مع الممارسات التجارية السليمة.

15 - ويهدف تعزيز القدرة المؤسسية للإدارة المحاسبية والمالية ضمن القطاع المالي الفرعي من الاقتصاد الوطني على المدى الطويل، تتعهد الحكومة بالسماح لشركات المحاسبة المعروفة دوليا والذائعة الصيت بالعمل في أراضيها.

16 - سيستهدف البرنامج زبائن مؤسسات التمويل الصغير من النساء وذلك في ترويجه لمهارات تطوير مشروعات الأعمال الصغيرة. علاوة على ذلك، وحيث أن 15-20% من الأسر الريفية هي أسر تترأسها النساء بحكم الأمر الواقع فإن البرنامج سيقدم الفائدة لهؤلاء النساء في التغلب على واحدة من أهم العوائق المفردة التي يواجهنها ألا وهي الافتقار إلى الحصول على رأس المال العامل.

17 - في وقت لا يتعدى 30 يونيو/حزيران 2003، سيكون مصرف أثيوبيا للتنمية قد حدد كفاية رأس المال، ومعايير السيولة والتثبت من مستويات الدخل واحتياطي خسائر القروض كمؤسسات التمويل الصغير بما يتماشى مع الخطوط الموجهة الحصيفة.

18 - في وقت لا يتعدى 30 يونيو/حزيران 2003، سيكون مصرف أثيوبيا للتنمية قد اعد دليل الإشراف في الموقع وخارج الموقع الخاص بمؤسسات التمويل الصغير وقدمه إلى الصندوق، من خلال الوكالة الرائدة للبرنامج، لاستعراضه والتعليق عليه.

19 - في وقت لا يتعدى 30 يونيو/حزيران 2003، ستكون مكاتب الترويج التعاوني الإقليمية المشاركة قد صاغت ونشرت القواعد الناظمة الضرورية بموجب البيان رقم 98/147 المتعلق باللوائح الداخلية للتعاونيات فيما يخص السلوك العملي للجمعيات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية والاتحادات التعاونية للمدخرات والائتمانات الريفية، وقدمتها إلى الصندوق لاستعراضها والتعليق عليها.

20 - ستقوم الحكومة والصندوق (نيابة عن الحكومة) ببذل الجهود لتعبئة أموال المنح للمساعدة في تمويل البرنامج بالشروط والأوضاع الواردة في أي اتفاقية (اتفاقيات) سيتم التوصل إليها في نهاية المطاف بين الحكومة والجهة (الجهات) المانحة. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفسر عمل الصندوق بهذا الصدد على أنه وكيل للحكومة بغرض مساعدتها في تعبئة تمويل المنح هذا. ومن المتفق عليه والمفهوم صراحة أن إسهام الصندوق في تمويل البرنامج لن يتعدى المبلغ المحدد في اتفاقية القرض، وأن الافتقار إلى مثل هذا التمويل الإضافي لن يتم تأويله على أنه تقصير من جانب الصندوق في ظل اتفاقية القرض.

21 - يحدد ما يلي على أنه مبررات إضافية لتعليق حق الحكومة في طلب السحب من القرض:

(أ) أن يكون حق الحكومة في السحب من حصيلة ائتمان المصرف الأفريقي للتنمية قد علق أو ألغي أو أوقف جزئيا أو كليا، أو أن ائتمان المصرف الأفريقي للتنمية قد غدا مستحقا للدفع قبل أجل استحقاقه المتفق عليه، أو في حال أي حادث يمكن أن ينجم عنه بمرور الوقت أي مما سبق ذكره.

(ب) أن تكون أي من السلطات الكفوءة قد اتخذت إجراء بحل الوكالة الرائدة للبرنامج أو تعليق عملياتها، أو في حال الشروع بأي إجراء لتوزيع أصول الوكالة الرائدة للبرنامج على دائنيها.

22 - وفيما يلي الشروط الإضافية للصرف من أموال القرض:

(أ) أن تكون أول خطة عمل سنوية وميزانية سنوية قد قدمت إلى الصندوق وأقرها الصندوق؛

(ب) لن تتم أية سحوبات فيما يتعلق بالانفاقات تحت عنصر صناديق الأسهم والائتمانات لأي مصرف تجاري مشارك أو مؤسسة تمويل صغير ما لم تكن الوكالة الرائدة للبرنامج قد دخلت في اتفاقية ثانوية مع المصرف التجاري المشارك أو مؤسسة التمويل الصغير كما تقتضي الحالة. وما لم يكن توقيع الوكالة الرائدة للبرنامج والمصرف التجاري المشارك أو مؤسسة التمويل الصغير وأداؤهما لهذه الاتفاقية الثانوية مرخصا به ومصدقا عليه حسب الأصول باتباع جميع الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية اللازمة، وما لم يتم الإيفاء بجميع الشروط السابقة لنفاذ مفعول مثل هذه الاتفاقية؛

(جـ) لن تتم أية سحوبات فيما يتعلق بالاتفاقات تحت العنصر الفرعي الخاص بمكتب الترويج التعاوني الاتحادي ومكاتب الترويج التعاوني الإقليمية تحت عنصر التنمية المؤسسية:

(i) ما لم يكن مكتب الترويج التعاوني الاتحادي قد أنشأ كلا من لجنة تنسيق البرنامج الخاصة به، ووحدة إدارة وتنسيق البرنامج الخاصة به على نحو يرتضيه الصندوق؛

(ii) ولن يتم السحب لأي مكتب ترويج تعاوني إقليمي ما لم يكن هذا المكتب قد أنشأ وحدة تنسيق وإدارة البرنامج الخاصة به.

23 - حددت الشروط التالية على أنها الشروط السابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون وحدة إدارة وتنسيق البرنامج قد أنشئت حسب الأصول ووفقا لتعريف الاختصاصات الذي يوافق عليه الصندوق، وأن تكون الوكالة الرائدة للبرنامج قد عينت مدير البرنامج الوطني وأخصائي الإدارة المالية وموظف المراقبة والتقييم حسب الأصول شريطة تمتعهم جميعا بالمؤهلات والخبرة التي يرتضيها الصندوق؛

(ب) أن تكون لجنة إدارة البرنامج، مع تعريف لصلاحياتها يوافق عليه الصندوق، قد أنشئت حسب الأصول؛

(جـ) أن تكون اللجنة التوجيهية الخاصة بالسياسة الوطنية للتمويل والقروض الصغيرة، مع تعريف لصلاحياتها يوافق عليه الصندوق، قد أنشئت حسب الأصول؛

(د) أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص حسب الأصول؛

ملحق

(هـ) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون توقيع الحكومة عليها وتنفيذها مرخصا به ومصدقا عليه باتباع جميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(و) أن يكون الصندوق قد أقر مسودة الاتفاقية الثانوية الرائدة، وأن تكون نسخة من هذه الاتفاقية الموقع عليها قد سلمت إلى الصندوق بالصورة التي يصادق عليها ويرتضيها على أنها صحيحة وكاملة موظف حكومي أخصائي بالكمبيوتر. وأن يكون توقيع الحكومة والوكالة الرائدة للبرنامج عليها وتنفيذها مرخصا به ومصدقا عليه باتباع جميع الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية اللازمة، وأن يتم الالتزام بجميع الشروط السابقة لنفاذ مفعول الاتفاقية الثانوية الرائدة (عدا وثائق نفاذ مفعول القرض)؛

(ز) أن ترسل الحكومة للصندوق رأيا قانونيا مؤيدا على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا صادرا عن رئيس الدائرة القانونية في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية أو أي مستشار قانوني آخر يرتضيه الصندوق.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ETHIOPIA

Land area (km² thousand) 1997 1/	1 000	**GNI per capita (USD) 1999 4/**	100
Total population (million) 1999 4/	62.8	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	2.6
Population density (people per km²) 1998 1/	61	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	8.0
Local currency	Ethiopian Birr (ETB)	**Exchange rate: USD 1 =**	ETB 8.5
Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-98 1/	2.7	GDP (USD million) 1999 4/	6 439
Crude birth rate (per 1 000 people) 1998 1/	45	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per 1 000 people) 1998 1/	20	1980-90	1.1 a/
Infant mortality rate (per 1 000 live births) 1998 1/	107	1990-98	4.8
Life expectancy at birth (years) 1998 1/	43		
		Sectorial distribution of GDP, 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n.a.	Percentage agriculture	50
Poor as percentage of total rural population 1/	n.a.	Percentage industry	7
Total labour force (million) 1998 1/	26.3	Percentage manufacturing	n.a.
Female labour force as percentage of total, 1998 1/	41	Percentage services	44
Education		Consumption, 1998 1/	
Primary school gross enrolment (percentageof relevant age group) 1997 1/	43 a/	General government consumption (as of GDP)	14
Adult literacy rate (percentage age 15 and above) 1998 3/	36	Private consumption (as percentage of GDP)	79
		Gross domestic savings (as percentage of GDP)	6
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	1 858	**Balance of Payments (USD million)**	
Prevalence of child malnutrition (height for age; percentage of children under 5) 1992-98 1/	64	Merchandise exports, 1998 1/	568
Prevalence of child malnutrition (weight for age; percentage of children under 5) 1992-98 1/	48	Merchandise imports, 1998 1/	1 042
		Balance of merchandise trade	-474
Health			
Health expenditure, total (as percentage of GDP) 1990-98 1/	4.1	Current account balances (USD million)	
Physicians (per 1 000 people) 1990-98 1/	0.03	before official transfers, 1998 1/	-869
Percentage population without access to safe water 1990-98 3/	75	after official transfers, 1998 1/	-520
Percentage population without access to health services 1981-93 3/	45	Foreign direct investment, 1998 1/	4
Percentage population without access to sanitation 1990-98 3/	81		
		Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget surplus/deficit (including grants) (as percentage of GDP) 1997 1/	n.a.
Food imports as percentage of total merchandise imports 1998 1/	n.a.	Total expenditure (percentage of GDP) 1997 1/	n.a.
Fertilizer consumption (hundreds of grams per hectare of arable land) 1995-97 1/	150	Total external debt (USD million) 1998 1/	10 352
Food production index (1989-91 = 100) 1996-98 1/	123.7	Present value of debt (as percentage of GNP) 1998 1/	135
		Total debt service (percentage of exports of goods and services) 1998 1/	11.3
Land Use			
Arable land as percentage of land area, 1997 1/	9.9	Nominal lending rate of banks, 1998 1/	10.5
Forest area (km² thousand) 1995 1/	136	Nominal deposit rate of banks, 1998 1/	6.0
Forest area as percentage of total land area, 1995 1/	13.6		
Irrigated land as percentage of cropland, 1995-97 1/	1.8		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.
1/ World Bank, *World Development Report*, 2000
2/ World Bank, *Atlas*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2001

PREVIOUS IFAD LOANS AND GRANTS TO ETHIOPIA

Project Number	Loan/Grant Acronym	Currency	Approved Amount	Percentage Disbursed	Loan/Grant Status	Project Status	Board Approval	Cooperating Institutions
40	L-I--40-ET	SDR	13 900 000	98	Closed	Closed	07 May 1980	World Bank: IDA
131	L-I--131-ET	SDR	10 450 000	100	Closed	Closed	12 September 1983	World Bank: IDA
168	L-I--168-ET	SDR	13 050 000	98	Closed	Closed	02 April 1985	UNOPS
205	L-I--205-ET	SDR	4 500 000	99	Closed	Closed	09 September 1987	World Bank: IDA
342	L-S--37-ET	SDR	5 050 000	37	Effective	Ongoing	02 December 1993	UNOPS
342	L-I--342-ET	SDR	7 550 000	51	Effective	Ongoing	02 December 1993	UNOPS
437	L-S--3-ET	SDR	9 300 000	47	Closed	Closed	03 December 1986	World Bank: IDA
515	L-I--421-ET	SDR	4 600 000	46	Effective	Closed	11 September 1996	World Bank: IDA
1011	L-I--438-ET	SDR	15 650 000	23	Effective	Ongoing	05 December 1996	UNOPS
1082	L-I--480-ET	SDR	13 650 000	6	Effective	Ongoing	10 September 1998	World Bank: IDA

DYNAMIC LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Important Assumptions/Risks
Strategic Goal Rural poverty alleviation through a sustained increase in income and assets of poor rural households, resulting from increased agricultural production and productivity, in addition to off-farm and non-farm income-generating activities	• **Income indicators** - Rural per capita income and household expenditure increased - Rural poverty incidence and severity reduced • **Production indicators** - Output levels of agricultural and other products (including total output and marketable surplus) increased • **Enterprise indicators** - Microenterprises in rural areas increased • **Gender empowerment** - Range of options for income-generating activities for women increased • **Social capital indicators** - Capacity and trust among poor rural households to organize themselves into self-help, self-reliant and sustainable grass-roots organizations for mutual benefit and support increased	• National income statistics • Poverty assessment surveys • Programme impact assessment and evaluation studies • Programme monitoring reports	• Political and civil stability is maintained • Macroeconomic stability is maintained • Government commitment to the development of equitable growth in rural areas, and in particular the development of essential and complementary social and rural infrastructure, continue • Appropriate risk management strategies are adopted to sustain the long-term profitability of smallholder agriculture, including the development of agricultural markets • There is successful market liberalization, supported by appropriate policy and legal framework conducive to the growth of a vibrant rural microenterprise sector
Programme Development Objectives Enhanced delivery of efficient and sustained demand-driven financial services responsive to the needs of the rural poor, including smallholder farmers and women, through diversified rural financial systems	• **Institutional indicators** - Number of rural branches/sub-branches of MFIs increased - Number of operating field staff of MFIs, savings and credit officers/field workers, disaggregated by gender, increased - Number of RUSACCOs established and operational - Number of networks of RUSACCOs, namely, unions, established and operational. Range of financial products to rural households increased	• Annual financial statements of MFIs/ RUSACCOs • Programme monitoring reports • MFI statistics published by AEMFI	• Stable financial sector policies are made that are conducive to the growth of sustainable microfinance institutions • The management and regulation of MFIs and RUSACCOs is neither co-opted by special interests nor compromised by government interference
	• **Outreach indicators** - Number of rural household clients of MFIs and RUSACCOs - Outstanding loan portfolio of participating MFIs, disaggregated by number of clients, gender, activity, size of loan, investment/working capital finance Annual growth rate: - outstanding loan portfolio of RUSACCOs, disaggregated by number of borrowing clients, gender, activity, size of loan, and investment/working capital finance Annual growth rate: - savings mobilization by MFIs: outstanding savings amount disaggregated by number of accounts, product type, client group (borrower clients, non-borrower clients) and average savings per individual client - annual growth rate - savings mobilization by RUSACCOs: outstanding savings amount disaggregated by number of accounts, product type, client group (borrower clients, non-borrower clients) and average savings per individual client - annual growth rate. • **Range and type** of other lines of products (other than loan and savings products) and services	• Cooperative statistics published by the FCPB and RCPBs • Supervision mission reports • Programme impact assessment and evaluation reports	• Donors are committed to a common approach in the development of sustainable and efficient MFIs and RUSACCOs • MFIs and RUSACCOs cover their operational/ financial costs and maintain financial and institutional sustainability over time

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Important Assumptions/Risks
Programme Outputs **A. Institutional Development** **(i) Microfinance institutions** (a) Beneficiary mobilization and empowerment	• **Beneficiary representation** in the ownership of MFIs and policy-making structures of MFIs • Number of clients, by gender, trained in group dynamics, motivation, awareness-building, screening of opportunities and building of new skills • Increase in the proportion of women clients • Increase in the proportion of poorest of the poor clients	• Progress reports from MFIs • Participatory impact assessment survey reports • Supervision mission reports	• There is a commitment from MFIs to improve client empowerment and build links/ partnerships with NGOs for greater beneficiary mobilization and empowerment
(b) MFIs emerge as strong and efficient financial intermediaries in terms of capable, skilled and motivated human resource organization and systems, financial management, customer service and institutional sustainability	• A training strategy and implementation plan is prepared, following training needs analysis, and then made operational • Training programmes for all categories of MFI staff (junior, middle and senior management staff and board members), including modules appropriate to their functions, knowledge and skill gaps, are planned and made operational	• Performance reports of MFIs • Progress reports prepared by PCMU • NBE supervision documents • Ratings by AEMFI based on agreed criteria • Supervision mission reports	• Grant support successfully mobilized for capacity-building of MFIs, particularly for technical assistance • MFIs make commitment to adjust the lending rate for operational and financial sustainability
	• MFIs prepare medium-term strategic corporate plans, covering institutional and business development, and institute satisfactory systems of annual performance planning and budgets and performance reviews • Accounting systems are improved, and satisfactory management information systems (MIS) are established to help management decisions, planning, controls and loan tracking • Satisfactory internal controls are put in place • External audit of MFIs is completed within six months of the close of the financial year • MFIs comply with guidelines and prudential standards prescribed by NBE • Performance criteria, efficiency ratios and loan portfolio quality conform to the best practices and benchmarks agreed upon by the MFI industry for self-regulation		
(ii) The FCPB and RCPBs are Strengthened	• An international cooperative training expert is seconded to FCPB • Programme management and coordination units are established in FCPB/RCPBs • Additional promotion officers (savings and credit) are recruited during the programme period, with due representation by women • Promotion officers and key associated staff of bureaux received training	• Progress reports of cooperative promotion bureaux • Progress reports prepared by PCMU • Supervision mission reports	

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Important Assumptions/Risks
(iii) Rural Savings and Credit Cooperatives (RUSACCOs)	• 3 375 RUSACCOs are established by the end of PY 7, with an outreach to 235 000 rural households • 78 unions are established by the end of PY 7 • Training programmes for key staff of unions and committee members of RUSACCOs/unions are organized as planned • Members of RUSACCOs received training in orientation, awareness-building, motivation and institutional cultural dynamics	• Progress reports of cooperative promotion bureaux • Progress reports prepared by PCMU • Ratings of RUSACCOs and unions by auditors as per agreed-upon criteria • Supervision mission reports	• The Government and regional governments are committed to the development of independent RUSACCOs • Rural households remain highly motivated to organize themselves into RUSACCOs for their mutual benefit and for financial services • Civil Services Boards of the Government and regional governments recruit incremental staff as required
B. Improved Regulation and Supervision of MFIs (i) The capacity of the NBE is strengthened to effectively regulate, supervise and foster the growth of an efficient and vibrant microfinance industry (ii) AEMFI is strengthened to promote and secure effective self-regulation among MFIs	• A fully operational Microfinance Supervision Division (MFSD), with adequate staff, is established • A manual for supervision and regulation of MFIs is developed for the use of MFSD • Training is provided and exchange visits made for the staff of the MFSD • Capital adequacy and liquidity management of MFIs are reviewed by NBE, and appropriate standards are prescribed • The prescribed periodicity of on-site supervisory visits, off-site returns and follow-up mechanisms is adhered to • Clearly defined performance criteria and benchmarks are established by AEMFI, jointly with its members. These benchmarks include capital adequacy; ownership pattern and ability to enhance capital for growth or compliance with prescribed capital adequacy ratio; governance; operating cost as percentage of average outstanding portfolio; lending rates; loan portfolio quality; financial products and terms; savings mobilization; a focus on women, and particularly woman-headed households; and client support, including a focus on mobilization of the poorest of the poor. Training activities for MFI staff include well-developed modules on 'best practices' and principles of banking supervision and regulation to promote the process of self-regulation • Appropriate institutional mechanisms, to review performance against best practices and agreed-upon benchmarks, are instituted and strategies are evolved by AEMFI for dialogue, with a view to initiating actions	• Supervision mission reports • Supervision mission reports • Progress and annual reports of MFIs Annual report of AEMFI	• The Government is committed to implementing the regulatory framework in a manner that will promote competition, efficiency and sustainability of the rural financial system • The management of MFIs has a strong commitment to sound and efficient financial systems development for providing financial services to poor rural households and will not be influenced by NGO orientation of the welfare and relief services approach to poor

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Important Assumptions/Risks
C. Credit and Equity Funds **(i) Microfinance institutions** • Credit funds equivalent to USD 51.5 million, including USD 16 million from the domestic banking system, are provided to MFIs under the programme to bridge the liquidity gap for outreach expansion based on agreed-uponperformance criteria • Links are established between MFIs and the commercial banks • DBE and the commercial banks invest USD 8 million, including USD 4 million in matching funds from the domestic banking system, in the equity of MFIs • MFIs able to fill the balance liquidity gap from additional support from domestic banking system or additional lines of credit	• MFIs' outreach to poor rural households expanded from a current estimated 500 000 to 1.4 million by PY 7, an increase of nearly 900 000 households • Annual loan disbursements of MFIs increased from an estimated USD 69 million during the year preceding PY 1 to USD 358 million by PY 7 • The outstanding loan portfolio increased from USD 45 million to USD 228 million • The savings mobilized from clients and non-clients increased from USD 19 million to USD 106 million by PY 7 • Number of commercial banks that have invested in the equity of MFIs • Number of commercial banks providing credit lines to MFIs	• Progress reports from MFIs • Key statistics of MFIs published by AEMFI • Progress reports of PCMU • Supervision mission reports	• The commercial banking system has a strong commitment to rural development and is interested in building linkages with retail financial intermediaries as a business opportunity to transfer part of the excess liquidity to rural areas, based on acceptable performance criteria of MFIs
(ii) RUSACCOs • Programme credit line of equivalent to USD 6.8 million to supplement their resources for outreach expansion • RUSACCOs are able to leverage additional funds from the commercial banking system based on performance criteria	• RUSACCOs reach an estimated 235 000 poor rural households through credit services in addition to providing access to savings • The estimated outstanding savings and loan portfolio of RUSACCOs amounts to USD 25.7 million and USD 39 million, respectively, by the end of PY7	• Progress reports from cooperative promotion bureaux • Key statistics of cooperative sub-sector published by the FCPB and RCPBs • Progress reports of PCMU • Supervision mission reports	• The management of RUSACCOs is adequately motivated and oriented to observe sound financial management and prudential practices • Effective governance structures exist
D. Programme Coordination and Management • A PCMU, with appropriate terms of reference and adequate staff, is established at the DBE	• The PCMU comprises: a programme manager, not below the rank of a head of the department in DBE, with a good track record and experience in the implementation of international lines of credit; a financial controller with sufficient seniority, a good track record and exposure to rural finance; and a monitoring and evaluation (M&E) officer with sufficient seniority, a good track record and experience in institutional MIS and M&E • Operating guidelines and procedures (which are in conformity with programme appraisal and loan documents) produced for management of credit line and coordination of other components • A national rural finance policy steering committee, with agreed terms of reference is established by NBE, with authority to address emerging policy issues in the rural financial sub-sector and to coordinate the implementation of the programme • A programme management committee is established, to guide the implementation of the programme, the coordination of training programmes and the choice of service providers, with agreed terms of reference	• Reports from the Government and DBE • Supervision mission reports	• There is no governmental or political interference in PCMU/DBE in the implementation of the programme that would dilute programme criteria

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Important Assumptions/Risks
Programme components/activities **A. Institutional Development** **(i) Microfinance institutions**	Programme costs/inputs: USD 10.317 million	• PCMU progress reports • Supervision mission reports	Contracting of consultants and service providers of training is provided in a timely manner
(ii) The FCPB and RCPBs **(iii) Establishment of RUSACCOs**	USD 6.789 million USD 2.397 million	• PCMU progress reports • Supervision mission reports	• The Government and regional governments make budgetallocations for counterpart funding and continued commitment
B. Improved Regulation and Supervision (a) NBE: training, logistic support and enhanced mobility (b) AEMFI: capacity-building for self-regulation	 USD 1.223 million USD 0.363 million	• PCMU progress reports • Supervision mission reports • PCMU progress reports • Supervision mission reports	
C. Credit and Equity Funds **(i) MFIs:** Equity Support Credit Fund **(ii) RUSACCOs Credit Fund**	 USD 8 million USD 51.5 million USD 6.8 million	• PCMU progress reports • Supervision mission reports	• DBE is able to secure national counterpart funding from the banking system
D. Programme Coordination and Management	USD 1 339 million	• PCMU progress reports • Supervision mission reports	

COST AND FINANCING

Table 1: Expenditure Accounts by Components - Base Costs
(USD '000)

	Institutional Development			Improved Regulation and Supervision		Equity and Credit Funds			Programme Coordination and Management	Total	Physical Contingencies	
	Microfinance Institutions	Federal and Regional Cooperatives Promotion Bureaux	Rural Savings and Credit Cooperatives	National (Central) Bank of Ethiopia	Association of Ethiopian Microfinance Institutions (AEMFI)	Equity for MFIs	Credit MFIs	Credit RUSACCOs			%	Amount
I. Investment Costs												
A. Equipment and goods	482.4	184.5	973.7	15.3	7.6	-	-	-	57.6	1 721.2	10.0	172.1
B. Vehicles	1 689.4	854.4	151.4	150.6	75.3	-	-	-	150.6	3 071.7	10.0	307.2
C. Technical assistance	469.1	564.0	-	153.8	168.0	-	-	-	198.0	1 552.9	2.7	42.7
D. Training												
Staff training	4 463.1	706.5	78.5	733.2	56.0	-	-	-	101.0	6 138.3	10.0	613.8
Beneficiary training	1 282.5	-	737.3	-	-	-	-	-	-	2 019.7	10.0	202.0
Subtotal Training	5 745.6	706.5	815.8	733.2	56.0	-	-	-	101.0	8 158.0	10.0	815.8
E. Studies	295.3	96.0	-	-	-	-	-	-	222.2	613.5	10.0	61.3
F. Credit	-	-	-	-	-	-	51 500.0	6 800.0	-	58 300.0	-	-
G. Equity	-	-	-	-	-	8 000.0	-	-	-	8 000.0	-	-
Total Investment Costs	8 681.7	2 405.4	1 940.9	1 052.8	306.9	8 000.0	51 500.0	6 800.0	694.4	81 382.2	1.7	1 395.6
II. Recurrent Costs												
A. Salaries and allowances	-	2 619.4	-	-	-	-	-	-	125.6	2 745.0	10.0	274.5
B. Operation and maintenance	-	721.9	-	-	-	-	-	-	158.1	880.0	10.0	88.0
C. Other operating costs	-	-	-	-	-	-	-	-	123.5	123.5	10.0	12.4
Total Recurrent Costs	-	3 341.3	-	-	-	-	-	-	407.3	3 748.6	10.0	374.9
Total base costs	8 681.7	5 746.7	1 940.9	1 052.8	306.9	8 000.0	51 500.0	6 800.0	1 136.7	85 165.8	2.1	1 774.0
Physical contingencies	826.4	455.2	194.1	90.3	30.7	-	-	-	108.7	1 705.4	-	-
Price contingencies	809.4	587.0	262.4	79.5	25.1	-	-	-	93.4	1 856.8	8.4	156.6
Total programme costs	10 317.5	6 788.9	2 397.4	1 222.7	362.7	8 000.0	51 500.0	6 800.0	1 338.9	88 727.9	2.1	1 862.0
Taxes	780.8	1 089.9	253.8	98.5	63.2	-	-	-	225.9	2 512.0	8.8	220.4
Foreign exchange	2 842.1	2 194.6	309.1	1 061.1	86.9	-	-	-	680.3	7 174.1	7.7	550.1

Table 2: Disbursement Accounts by Financiers
(USD '000)

Disbursement Accounts by Financiers	IFAD	AfDB	DBE/CBs	Government	Taxes		Total
					MFIs	Government	
	Amount	Amount	Amount	Amount	Amount	Amount	Amount
A. Equipment and goods	693.8	1 040.7	-	-	93.9	247.1	2 075.6
B. Vehicles	892.5	1 259.4	-	-	736.2	694.9	3 582.9
C. Technical assistance	473.5	710.3	-	-	0.0	0.0	1 183.8
D. Training							
Staff training	3 151.9	4 727.8	-	-	14.0	-0.0	7 893.6
Beneficiary training	983.3	1 475.0	-	-	0.0	-0.0	2 458.3
Subtotal Training	4 135.2	6 202.8	-	-	14.0	-0.0	10 351.9
E. Studies	293.5	440.3	-	-	0.0	0.0	733.8
F. Credit and equity							
Credit	16 900.0	25 400.0	16 000.0	-	-	-	58 300.0
Equity	2 000.0	2 000.0	4 000.0	-	-	-	8 000.0
Subtotal Credit and equity	18 900.0	27 400.0	20 000.0	-	-	-	66 300.0
G. Salaries and allowances	-	-	118.1	2 792.1	-	375.0	3 285.2
H. Operation and maintenance	298.5	447.8	-	-	-	319.9	1 066.2
I. Other operating costs	-	-	117.4	-	-	31.2	148.7
Total	25 687.1	37 501.2	20 235.5	2 792.1	844.0	1 668.0	88 727.9

ORGANIZATIONAL STRUCTURE

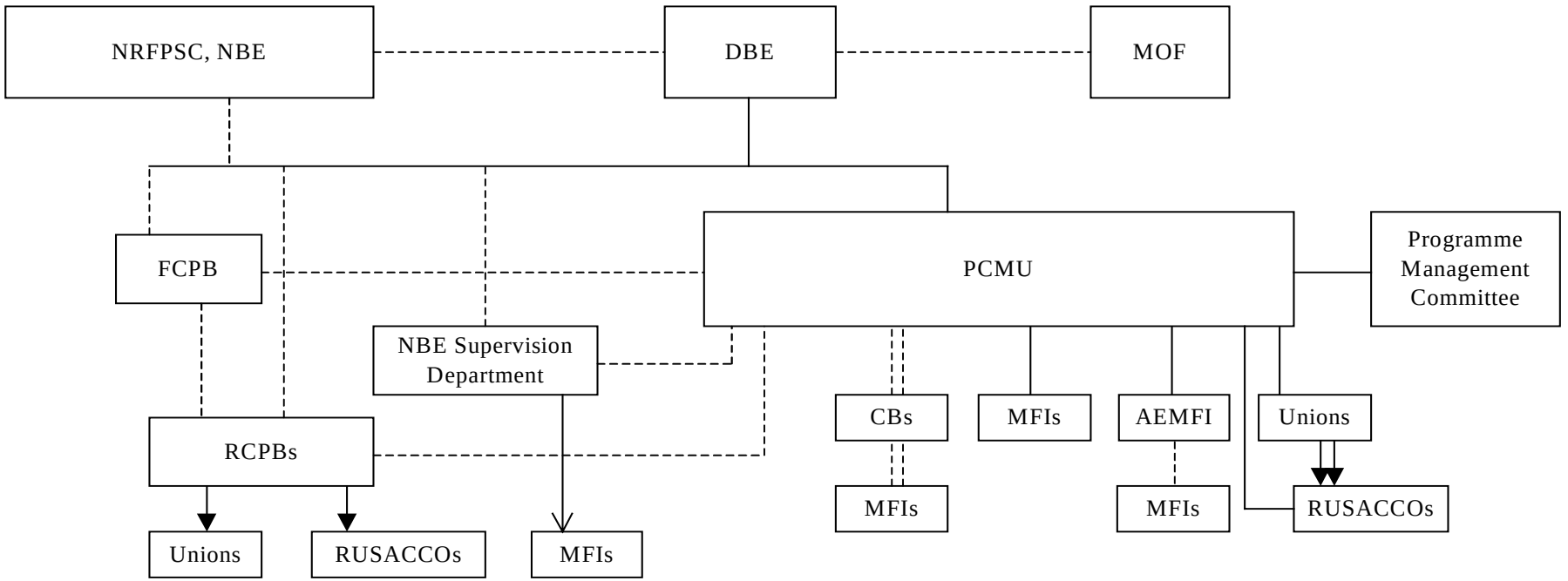

Line of Control: Credit/equity funds and institutional development of MFIs

Line of Coordination

Institutional Development, Supervision and regulation

Financial intermediation

Financial intermediation, support functions and self-regulation

Supervision and Regulation

Legend:

MOF:	Ministry of Finance
NRFPSC:	National Rural Finance Policy Steering Committee
NBE:	National Bank of Ethiopia
PCMU:	Programme Coordination and Management Unit
DBE:	Development Bank of Ethiopia
FCPB:	Federal Promotion Coopeative Bureau
RCPBs:	Regional Coopeative Promotion Bureaux
CBs:	Commercial Bank
MFIs:	Microfinance Institutions
AEMFI:	The Association of Ethiopian MFIs
RUSACCOs:	Rural Savings and Credit Cooperatives
Union:	Union of RUSACCOs